

شركة أولاد
على الغانم
توصي
بتوزيع
%24,48
نقداً
13-12

التسטר التجاري في الكويت عندما يكون صاحب الترخيص مجرد واجهة (مظاهر التسטר وسبل تفاديه)



بقلم: المحامي **سالم الطريقي** والمستشار/ **حسام عبدالله**

مكتب الطريقي وشركاه Al-Hossam Legal

الفعالية للنشاط تقوم على ترتيبات تختلف عما يظهر في عقود التأسيس أو التراخيص.

ولعل أهمية القانون لا تكمن فقط في العقوبات التي قررها، رغم شدتها، وإنما في أنه يفتح باباً مهماً للتمييز بين أمرين كثيراً ما اختلطا في الواقع العملي وهي: الإدارة المشروعة لنشاط مملوك للغير، والتستر الذي يصبح فيه صاحب الترخيص أو الشريك الظاهر مجرد واجهة لشخص آخر يمارس النشاط في حقيقته لحسابه الخاص.

نشر المرسوم بقانون رقم 78 لسنة 2026 في شأن مكافحة التستر التجاري بتاريخ 9 أغسطس 2026 ليسري اعتباراً من 9 فبراير 2027، وهو تشريع من المتوقع أن يكون له أثر مباشر على شريحة واسعة من الأنشطة التجارية في الكويت، وبصفة خاصة المنشآت الفردية والشركات ذات المسؤولية المحدودة التي تمتلك مشروعات ومحال صغيرة ومتوسطة خاصة في مجال المقاولات، ومحال التجزئة والخدمات بكافة أنواعها. والعامل المشترك فيها جميعاً أن الإدارة

تجهيز محل تجاري، واختار العاملين، ويتفاوض مع الموردين، ويتحكم في الحسابات، ويحدد الأسعار، ويستلم الإيرادات، ويحتفظ بالأرباح ويتحمل الخسائر، بينما يقتصر دور صاحب الترخيص على تلقي مبلغ ثابت في نهاية كل شهر أو سنة. في هذه الحالة لا يعود السؤال: هل يوجد عقد إدارة؟ وإنما: ما حقيقة هذا العقد؟

فإذا كان الأجنبي المقيم مسمى «مديراً» ولكنه يتصرف اقتصادياً باعتباره صاحب النشاط، بينما لا يحتفظ صاحب الترخيص من صفات الملكية إلا بالاسم، فإن مجرد وجود عقد يحمل عنوان «اتفاقية إدارة»، لن يكون بالضرورة كافياً لحسم طبيعة العلاقة. والقاعدة المعروفة في المعاملات، وتزداد أهميتها في هذا النوع من القضايا، أن العبرة بالواقع وبمضمون

لآخر باستعمال اسمه أو ترخيصه، وإنما تمتد إلى كل ترتيب تكون نتيجته تمكين شخص من ممارسة نشاط اقتصادي لا يجوز له قانوناً ممارسته بهذه الصورة، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومن ذلك الالتفاف على القيود أو النسب القانونية المقررة لملكية الأجانب عند 49%.

وهنا تصبح حقيقة العلاقة أهم من الاسم الذي أطلقه عليها أطرافها. لنأخذ مثلاً بسيطاً من واقع النشاط التجاري. مواطن استخرج ترخيصاً تجارياً لمحل تجاري، ثم عهد إلى شخص أجنبي مقيم بإدارته. لا توجد في ذلك بذاته مشكلة قانونية، بل إن تعيين إدارة متخصصة قد تكون ضرورة لنجاح المشروع. ولكن الصورة تختلف إذا كان هذا الأجنبي المقيم هو الذي دفع تكاليف

وهذا التمييز ليس نظرياً. فالسوق يعرف منذ سنوات صوراً مختلفة من العلاقات التي يصعب وضعها جميعاً في سلة واحدة. فهناك صاحب منشأة يعين مديراً من الأجانب المقيمين ذا خبرة ويمنحه صلاحيات واسعة لإدارة النشاط، وهذا أمر طبيعي. وهناك، في المقابل، صاحب ترخيص لا يعرف عن المنشأة سوى المبلغ الذي يتقاضاه شهرياً أو سنوياً من الشخص الذي يديرها ويتصرف فيها باعتبارها مشروعه الشخصي. وبين هاتين الصورتين توجد مساحة واسعة من الحالات التي سيكون على الجهات المختصة، وفي نهاية المطاف القضاء، تحديد طبيعتها الحقيقية. القانون الجديد يتعامل مع التسטר من منظور أوسع من الصورة التقليدية المعروفة شعبياً بـ«تأجير الرخصة». فالمسألة لا تتوقف على أن يسمح شخص



أما إذا كان لا يجوز له قانوناً ممارسة النشاط أو تملكه بهذه الصورة، فلا يكفي استبدال عقد بأخر أو تقليص صياغة توكيل مع بقاء الواقع كما هو. يجب عندئذ أن تعود السيطرة الحقيقية إلى صاحب النشاط القانوني، أو أن يعاد تنظيم النشاط بطريقة مشروعة، أو أن يتم التخرج منه إذا تعذر ذلك.

وإذا كانت العلاقة في حقيقتها علاقة إدارة، فينبغي أن تعكس المستندات والواقع ذلك فعلاً: مدير يعمل لمصلحة الشركة، ومقابل إدارة معلوم، وإيرادات تدخل إلى حساب المنشأة، ومالك أو شركاء يمارسون رقابة حقيقية، مع فصل واضح بين أموال الشركة وأموال المدير.

وقد أتاح القانون فترة ستة أشهر قبل نفاذه لتصحيح المسارات وإعادة تنظيم الأوضاع، بما في ذلك تحويل العلاقة إلى شراكة حقيقية بالنسب المسوح بها، أو نقل ملكية المنشأة لمن تتوافر فيه شروط التملك، أو إدخال شريك جديد، أو البيع والتنازل والحل يكون بحسب كل حالة. وإحدى أهم الدروس في مكافحة التستر هي: “ كلما أمكن تحويل النشاط الاقتصادي القائم إلى وضع قانوني مشروع، كان ذلك أكثر فاعلية من الاكتفاء بإبقائه في الظل حتى يتحول إلى قضية جزائية”

وفي المقابل، يجب ألا يقود حرص المشروع على مكافحة التستر إلى التوسع في تفسيره بحيث يطال صوراً طبيعية من الاستثمار أو الإدارة التجارية. فالشركات لا تدار جميعها بواسطة ملاكها، والمواطن مالك الترخيص أو الشركة ليس مطالباً بأن يقف خلف صندوق المحاسبة أو أن يوقع بنفسه كل عقد حتى يثبت أنه المالك الحقيقي. كما أن تمويل المشروع من الغير أو منح المدير صلاحيات واسعة أو الاتفاق على مكافآت مرتبطة بالأرباح لا تشكل، بذاتها، تسترأ. المعيار في نهاية الأمر ينبغي أن يظل منصباً على حقيقة أكثر بساطة: هل يمارس الغير النشاط لحساب المالك، أم يمارسه لحسابه الشخصي مستخدماً المالك كواجهة قانونية؟

وعندما تعرض قضايا التستر مستقبلاً على القضاء الكويتي، فمن المرجح أن تكون الإجابة عن هذا السؤال مستمدة من مجموعة من الوقائع والقرائن مجتمعة: مصدر رأس المال، وحركة الإيرادات، والسيطرة على الحسابات، وطريقة توزيع الأرباح، وتحمل الخسائر، وسلطة تعيين الإدارة وعزلها، والقدرة على التصرف في المنشأة، إلى جانب المستندات والعقود الرسمية. ولهذا ربما تكون النصيحة العملية الأهم لصاحب أي مشروع خلال الفترة المقبلة ألا يكتفي بسؤال محاسبه أو محاميه: هل الرخصة والعقود سليمة؟ الأدق أن يسأل سؤالاً آخر:

هل ما تقوله أوراق المنشأة يعكس بالفعل الطريقة التي تعمل بها على أرض الواقع؟ فإذا اختلف الاثنان، فإن معالجة هذا الاختلاف الآن قد تكون أهم بكثير من الدفاع عنه لاحقاً.

في دول الخليج حالة مؤسسة مسجلة باسم مواطنة، بينما تبين أن زوجها المقيم هو الذي يتولى إدارة النشاط وتسيير أعماله، في وقت لم تكن فيه صاحبة المؤسسة على معرفة حقيقية بتفاصيل شؤونها الإدارية والمالية. وأهمية مثل هذا النموذج ليست في وقائعه وحدها، وإنما في المبدأ الذي يكشف عنه: السجل التجاري دليل مهم على الملكية القانونية، لكنه لا يغني عن البحث فيمن يدير النشاط ويستفيد منه في الواقع.

وأكدت أحكام القضاء بدول الخليج بأن التستر يأخذ وصف الجريمة المستمرة طالما استمرت حالة تمكين المقيم من ممارسة النشاط على النحو المخالف للقانون. وهذه المسألة ستكون لها أهمية عند التعامل مع ترتيبات تجارية قد تكون قد بدأت قبل سنوات، ولكن آثارها وعناصرها استمرت بعد ذلك. وتم وضع مؤشرات أكثر عملية، مثل انتقال إيرادات النشاط إلى حسابات شخصية، أو منح المقيم صلاحيات تمكنه من التصرف المطلق في المنشأة أو الشركة، أو استخدام حسابات مصرفية غير مسجلة باسم المنشأة أو الشركة، مع الاعتداد بالأدلة الإلكترونية في الإثبات.

ولا يعني ذلك بطبيعة الحال أن هذه المؤشرات، منفردة، تصلح دليلاً ألياً على وجود التستر في كل حالة. وإنما تكمن أهميتها في أنها توضح الاتجاه العملي في التشريعات المقارنة: البحث عن مركز السيطرة الاقتصادية الفعلية على المشروع.

وفي الكويت، اختار المشرع عقوبات الحبس والغرامة التي قد ترتبط كذلك بقيمة الأرباح المتحصلة من النشاط، إلى جانب الآثار الأخرى المترتبة على الإدانة، ومنها المصادرة وغلق المنشأة وإلغاء الترخيص وإبعاد الأجنبي المخالف وفق الضوابط المقررة قانوناً. كما تناول مسؤولية من يتولى الإدارة الفعلية في الحالات والشروط الواردة فيه.

ولهذا تكتسب مهلة الستة أشهر التي تسبق بدء العمل بالقانون أهمية خاصة.

ولا نرى أن التعامل الصحيح معها هو انتظار تاريخ النفاذ ثم النظر فيما يجب عمله. الأجدى لأصحاب الأعمال أن يستغلوا هذه الفترة في مراجعة أوضاعهم القائمة، وبصفة خاصة تلك التي نشأت منذ سنوات وأصبحت بحكم الاعتياد مقبولة تجارياً رغم أن حقيقتها القانونية تستوجب إعادة النظر.

والتصحيح المطلوب لا يعني إجراء تعديلات شكلية على المستندات، فإذا كان المقيم يمارس النشاط فعلياً لحسابه مستفيداً من ترخيص أو وضع قانوني لشخص آخر، فينبغي أولاً بحث ما إذا كان القانون يسمح له بالدخول في النشاط بصورة مباشرة. فإذا كان ذلك جائزاً، فقد تكون المعالجة في إعادة هيكلة الملكية، أو انتقال الحصص، أو دخوله شريكاً، أو مستثمراً وفقاً للقانون، أو بيع المنشأة إليه بعد استيفاء المتطلبات اللازمة.

العلاقة وآثارها، لا بالتسمية التي اختارها أطرافها. والأمر ذاته يتكرر في الشركات، فقد تكون الشركة مسجلة وفقاً للأوضاع القانونية السليمة، إلا أن الأجنبي المقيم غير ظاهر في هيكل ملكيتها أو يملك فقط نسبة 49% من رأس مالها هو الذي يحصل على المشاريع، ويوفر التمويل، ويتفاوض مع العملاء، ويشترى التجهيزات والمعدات، ويدير العمال، ويتعامل مع الموردين والمقاولين، ويستلم مستحقات الشركة ويتحمل خسائرها، بينما يحصل الشريك الكويتي أو صاحب الترخيص الظاهر على مقابل محدد لا يرتبط حقيقة بحصته في رأس المال وأرباح الشركة.

مثل هذه الحالة تحتاج إلى قراءة أعمق من مجرد استخراج السجل التجاري والاطلاع على أسماء الشركاء.

وتظهر الإشكالية أوضح في بعض الصور، فعبارة من قبيل «الشركة والمحل باسمي وفلان يديره» قد تصف علاقة مشروعة تماماً، وقد تصف أيضاً حالة تستر مكتملة الأركان، بحسب واقع الحال. الموظف أو المدير الأجنبي المقيم الذي يتقاضى راتباً ويدير الشركة أو المنشأة لحساب مالكها ليس كمن دفع ثمن المشروع من ماله، واحتفظ بإيراداته، وتحمل مخاطره، ثم دفع لصاحب الترخيص مبلغاً سنوياً أو شهرياً مقابل بقاء الرخصة باسمه، أو حتى بدون مقابل وعلى سبيل المجاملة.

وهذه التفرقة مهمة للغاية حتى لا يؤدي تطبيق القانون إلى الخلط بين التستر وبين الإدارة المهنية المعتادة. فمن الطبيعي أن يكون المدير الأجنبي المقيم في بعض الشركات أكثر معرفة بتفاصيل العمل من الشريك، وأن تكون له صلاحيات مصرفية وإدارية واسعة، وأن يرتبط جزء من مكافأته بأداء الشركة أو أرباحها. كل ذلك جائز من حيث الأصل متى ظل المدير يعمل لحساب الشركة، وكانت الإيرادات والأصول والحقوق الاقتصادية تعود إلى الشركة، وظل المالك أو الشركاء يمارسون حقوقهم الحقيقية في الرقابة واتخاذ القرارات الجوهرية. والمشكلة الحقيقية تبدأ عندما تتجاوز الإدارة هذا الحد، ويصبح الأجنبي المقيم المدير أو الغير هو المالك الاقتصادي الفعلي للمشروع، فيما يفقد المالك الظاهر كل سيطرة حقيقية عليه.

والتستر يأخذ أيضاً صورة هيكل شركة يبدو، للوهلة الأولى، متفقاً تماماً مع القانون. فقد تسجل حصص الشركاء بنسب 49% للأجنبي المقيم، ثم توجد بينهم اتفاقات جانبية تمنح الأجنبي من الناحية العملية كامل الأرباح أو السيطرة الفعلية على الحصص المسجلة باسم المواطن الكويتي. وقد تكون نسب الملكية الظاهرة متفقة مع القيود القانونية المفروضة على تملك الأجانب، في حين تنقل اتفاقات أخرى غير ظاهرة الحقوق الاقتصادية أو سلطة اتخاذ القرار بصورة تجعل الملكية الحقيقية مختلفة عما هو مسجل رسمياً.

لذلك نعتقد أن أثر القانون سيمتد عملياً إلى ما هو أبعد من مراجعة الرخص التجارية. بعض الشركات ستحتاج إلى مراجعة اتفاقات الشركاء، والتوكيلات، وعقود الإدارة، وترتيبات التمويل، وصلاحيات التوقيع على الحسابات، وآلية توزيع الأرباح، بل وحتى وجهة تحويل الإيرادات واستخدام أجهزة نقاط البيع والحسابات الشخصية في النشاط التجاري.

والتجارب الخليجية السابقة توفر لنا مؤشرات مفيدة لما قد يثير اهتمام الجهات الرقابية والقضاء عند تطبيق التشريع الكويتي. ففي المملكة العربية السعودية، وقطر وسلطنة عمان على سبيل المثال، تطور تطبيق نظام مكافحة التستر إلى البحث عن المؤشرات التي تكشف من يملك السيطرة الفعلية على المنشأة، بدلاً من الاكتفاء باسم الشخص المقيد في السجل. وشملت الحالات التي خضعت للتدقيق مسائل من قبيل السيطرة على الإيرادات، وتمويل النشاط، والقدرة على التصرف في المنشأة، وتقرير الأرباح. ومدى معرفة صاحب النشاط الظاهر بشؤون منشأته. ومن القضايا الالفة التي تم الإعلان عنها

أزمة السهم الواحد تسبب ضرر عمدي لصغار المستثمرين كيف يبيع المستثمر ويتحول إلى مطلوب فوق سعر بيع الأسهم؟

تحويل الميزة
إلى أزمة
سلوك يحتاج
ردع وضوابط

معالجة المشكلة
بتحميل المشتري
للسهم أو السهمين
قيمة العمولتين

هل من يشتري
سهم أو سهمين
مستثمر جاد أم
يتعمد إضرار البائع؟

بيع السهم: مدار، شركة المدار الكويتية القابضة
الكمية: 2 السعر بالفلس : 121.0 المجموع بالدينار:
0.242 العمولة: 0.250 رسوم التسوية بالدينار:
0.000 المجموع الكلي: -0.008 العملة: دينار كويتي
وقت وتاريخ وضع الأمر: 9:49AM Aug 9 2026 آلية
التنفيذ: تداول الكتروني تاريخ ووقت التنفيذ: Aug
10:20AM 9 2026 تاريخ التسوية: 12-08-2026 جهة
التنفيذ: بورصة الكويت الشخص المرخص له: شركة
الوسيط للأعمال المالية

نموذج عن أحد الصفقات التي تمت على سهمين والبائع مطلوب !! سهمين بقيمة 248 فلساً والعمولة 250



لا تزال أزمة السهم الواحد تحتاج معالجة وضوابط رادعة لمن يستغلها في الإضرار بالطرف الآخر، وخصوصاً البائع الذي يتحول إلى مطلوب فوق قيمة الأسهم التي باعها حتى يستوفي العمولة المطلوبة. السماح بشراء سهم أو أكثر هي ميزة ليست للاستغلال السلبي، ولكنها متاحة لجبر الكسور في الأسهم بيعاً أو شراءً، ومن باب تحقيق المرونة عند الطلب، لكن أن يتم استغلالها بانحراف يسبب الضرر للآخرين، وخصوصاً الطرف البائع، فهي تحتاج ضوابط وإعادة نظر. ولعل أبرز الحلول هي تحميل الطرف المشتري عمولة التداول المقررة على الشاري والبائع، إلا في حالة أن يكون البائع عارض سهم واحد للبيع، ما عدا ذلك يجب أن يتحمل من يتعمد شراء سهم واحد كامل العمولتين. ثمة ميزات تقنية يجب تفعيلها مجدداً، خصوصاً التي تسمح للبائع بتحديد أمر البيع، بحيث يكون كل الأسهم أو لا شيء. صغار المساهمين تحدهم آمال بدراسة واسعة للملف ووضعه تحت المعالجة.

البورصة: صعود هادئ وترقب للانفراجة الكبرى

التوزيعات النقدية تتواصل على السوق من أولاد على الغانم وألف طاقة



الرئيسي 50 على أعتاب عوائد قياسية بلغت 20% من بداية العام

كتب محمود محمد:

حافظت بورصة الكويت على تماسكها وحققت مكاسب هادئة بلغت 46.45 مليون دينار كويتي في افتتاح الأسبوع، وسط عمليات شراء وجني أرباح وتبديل مراكز.

حالة الترقب للانفراجة الكبرى لا تزال تلقي بظلالها على التوجهات، لكن التفاؤل الحذر قائم وسائد.

حصل السوق على دفعة إيجابية من استمرار التصنيف السيادي الكويتي عند مرتبة قوية، بعد إجماع وكالات التصنيف على التأكيد على القوة المالية للدولة ومئات الأركان والأساسات التي تمثل عمق ومرتکز أساسي في قرارات المستثمرين بشتى توجهاتهم.

على الجانب الآخر، وكما أشارت "الاقتصادية"، أوصت كل من شركة أولاد على الغانم للسيارات والعملية للطاقة بتوزيعات نقدية جيدة عن النصف الأول من العام الحالي بواقع 24.48% من القيمة الإسمية للسهم لصالح مساهمي شركة «أولاد على الغانم»، و3% نقداً لمساهمي ألف طاقة، لتعزز

قائمة الشركات ذات التوزيع الفصلي، والتي لا يزال «القوس» مفتوحاً لها لاستيعاب شركات أخرى في الأيام المقبلة، وهو ما سيعزز سيولة البورصة نتيجة إعادة جزء من تلك السيولة للاستثمار مرة أخرى، فضلاً عن ترسيخ الجانب المؤسسي الاستثماري، خصوصاً وأن الأسهم التي توزع نقداً، في ظل هكذا ظروف تشوبها تحديات، تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك على القوة المالية للشركة وقدرتها على استيعاب التداعيات.

حتى الآن أوصت 9 شركات بتوزيعات نصف سنوية، ومن المرشح أن يرتفع العدد إلى 11 شركة تقريباً. وبمنظرة عامة على السوق فإن مسار السوق يغلب عليه الطابع الإيجابي والتفاؤل والتمسك من جانب المستثمرين، حيث من الملاحظ أن هناك ورشة عمل على مستوى الشركات لتحسين أوضاعها وترتيب أوراقها على صعيد الأنشطة التشغيلية والديون وهيكلية الاستثمارات وتأهيلها، وهناك في المقابل تفاعل وعمليات إعادة تقييم وتسعير لهذه المبادرات الإيجابية.

على صعيد مؤشرات البورصة بدا مؤشر الرئيسي

50 على أعتاب مكاسب بنسبة 20%، حيث أغلق أمس عند مستوى 19.63%، في حين أن الرئيسي سجل أمس 8.37% من بداية العام.

وبلغت مكاسب السوق أمس 46.4 مليون دينار كويتي، حيث أغلقت القيمة السوقية عند مستوى 53.409 مليار دينار كويتي.

وتراجعت كمية الأسهم بنسبة 3.3%، وقيمة التداول بنسبة 10.9%، لسجل 60.793 مليون دينار كويتي، وتراجعت أيضاً الصفقات بنسبة 13.3%، وبلغت قيمة التداول 60.793 مليون دينار.

ارتفعت أسهم 50 شركة، وتراجعت أسهم 55 أخرى من إجمالي 132 سهم شملهم التداول.

ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.12%، ونما «العام» بنحو 0.09%، وصعد «الرئيسي 50» بـ0.53%، بينما انخفض «الرئيسي» بـ0.08% عن مستوى الخميس الماضي.

وشهدت الجلسة ارتفاع 7 قطاعات في مقدمتها التكنولوجيا بـ3.85%، بينما تراجعت 5 قطاعات على رأسها التأمين بـ2.21%، واستقر قطاع الرعاية الصحية.

إفصاحات البورصة

أرباح «نور» ترتفع 6.6% إلى 19.60 مليون دينار

مقارنة بـ18.37 مليون دينار ربح نفس الفترة من العام السابق، بارتفاع 6.67%. وأرجعت الشركة ارتفاع صافي الربح النصفي بشكل رئيسي إلى ربح من بيع عقارات استثمارية بقيمة 1.9 مليون دينار كويتي، والذي تم تعويضه جزئياً بانخفاض صافي الربح من الأصول المالية بالقيمة العادلة مقارنة بالفترة المقارنة.

ارتفعت أرباح شركة نور للاستثمار المالي في الربع الثاني من عام 2026 بنحو 18.63% على أساس سنوي.

حققت الشركة ربحاً بقيمة 10.74 مليون دينار في الربع الثاني من العام الحالي، مقابل 9.06 مليون دينار ربح الفترة المناظرة من 2025. وعلى مستوى النصف الأول من العام الحالي فقد سجلت «نور» ربحاً بقيمة 19.60 مليون دينار،

«عقار»: تجديد وزيادة تسهيلات إلى 4.5 مليون دينار

تمويل أنشطتها التشغيلية. وأوضحت أنه لا يوجد أثر مالي جوهري في الوقت الحالي نتيجة تجديد وزيادة التسهيلات الائتمانية، مشيرة إلى أن أثر هذه التسهيلات سينعكس على المركز المالي للشركة عند البدء في استخدامها.

أعلنت شركة عقار للاستثمارات العقارية تجديد وزيادة عقد تسهيلات ائتمانية ممنوحة لها من أحد البنوك المحلية لتصل قيمتها إلى 4.5 مليون دينار كويتي.

الغرض من التسهيلات يتمثل في



«الصناعات الوطنية»: تمديد عقدين بقيمة 11.3 مليون دينار

الآبار العميقة، وتمت زيادة قيمته بمبلغ 11.32 مليون دينار نتيجة تمديد فترة تنفيذ الأعمال؛ لتنتهي في 9 يناير 2027 بدلاً من 9 يوليو 2026. وأضافت أن العقد الثاني يخص تقديم خدمات منتجات الحفر والهندسة الخاصة بحفر الآبار التطويرية، وتمت زيادة قيمته بمبلغ 1.72 مليون دينار نتيجة تمديد فترة التنفيذ لينتهي في 9 يناير 2027 بدلاً من 7 سبتمبر 2026.

أعلنت شركة الصناعات الوطنية توقيع شركتها التابعة، سكومي أويل تولز ميدل إيست، أمر تفيري مع شركة نفط الكويت يقضي بتمديد فترة تنفيذ عقدين لمدة ستة أشهر، مع زيادة قيمتهما الإجمالية بنحو 13.04 مليون دينار كويتي.

وأوضحت الشركة أن العقد الأول يتعلق بتقديم خدمات منتجات الحفر والهندسة الخاصة بحفر

«أم القيوين» 2.9 مليون دينار ربح النصف الأول

(31.59 مليون درهم إماراتي) أرباح في الربع الثاني من 2025.. وبلغت أرباح «قيون ا» خلال النصف الأول من عام 2026 نحو 2.29 مليون دينار (27.68 مليون درهم)، مقابل 3.62 مليون دينار (43.80 مليون درهم) بالستة أشهر الأولى من العام السابق، بانخفاض 36.81%.

تحولت شركة أم القيوين للاستشارات العامة المدرجة ببورصتي الكويت وأبوظبي للخسائر خلال الربع الثاني من عام 2026. بلغت خسائر الشركة في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو السابق 237.5 ألف دينار كويتي (2.87 مليون درهم)، مقابل 2.61 مليون دينار كويتي

«تسهيلات»: 2.4 مليون أرباح النصف الأول

تقلصت أرباح شركة التسهيلات التجارية خلال الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 78.41% على أساس سنوي. بلغت أرباح الشركة 1.16 مليون دينار في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو 2026، مقابل 5.38 مليون دينار أرباح الربع الثاني من العام السابق.

وتراجعت أرباح «تسهيلات» في النصف الأول من العام الحالي بـ71.34% عند 2.42 مليون دينار، مقارنة بـ8.43 مليون دينار في الستة أشهر الأولى من عام 2025.

وتراجعت الأرباح على الرغم من الزيادة في صافي أرباح الاستثمار، ورد جزء من مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، وفق بيان الشركة.

انخفاض ملكية «العوائد الوطنية» في «تنظيف» إلى 16.4%

انخفضت مساهمة شركة مجموعة العوائد الوطنية للتجارة العامة والمقاولات في شركة الوطنية للتنظيف؛ وذلك بحسب نموذج الإفصاح عن تحقق مصلحة شخص مستفيد في بورصة الكويت.

كشف البيان أن ملكية «العوائد» في «تنظيف» تراجعت من 17.056% أو 42.60 مليون سهم، إلى 16.456% بما يقارب 41.098 مليون سهم.

ولفت البيان إلى أن «العوائد» باعت نحو 0.5% أو أكثر من أسهم «تنظيف»، علماً بأنه تم الإفصاح عن الخروج من الاستثمار في تاريخ 15 نوفمبر 2023.

عمومية «الصفاء» توافق على تقديم طلب إجراءات التسوية الوقائية

وافقت الجمعية العامة غير العادية المؤجلة لشركة الصفاء للاستثمار على تقديم طلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية أو إجراءات الهيكلية.

وأوضحت الشركة أن ذلك الإجراء يأتي وفقاً للقانون رقم (71) لسنة 2020.

وكان مجلس إدارة الشركة قد أوصى في 13 يوليو 2026 بعرض طلب إجراءات التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة وفقاً للقانون رقم (71) لسنة 2020، على الجمعية العامة غير العادية.

إفصاحات البورصة

«الأهلية للتأمين» ترفع ملكيتها في «بترولية» إلى 15.09%

أعلنت الشركة الأهلية للتأمين ارتفاع ملكيتها في شركة المجموعة البترولية المستقلة إلى 15.09%. وأوضح البيان أن «الأهلية» رفعت عدد الأسهم المملوكة لها في «بترولية» إلى 28.42 مليون سهم، تمثل 15.09% من رأسمال الشركة، مقارنةً بـ12.73 مليون سهم أو ما نسبته 6.76% قبل التغيير. يُشار إلى أن بورصة الكويت أعلنت في 5 أغسطس 2026 إتمام تنفيذ صفقتين متفق عليهما بـ15.69 مليون سهم بقيمة إجمالية تبلغ 9.88 مليون دينار على أسهم شركة المجموعة البترولية المستقلة.

«يوباك»: تمديد قرض بقيمة 160 مليون دينار وتحقيق خسارة عن النصف الأول

وأشار البيان إلى موافقة «يوباك» على تمديد أجل القرض المقدم من الشركة الأم إلى الشركة لمدة سنة إضافية تنتهي في 8 أغسطس 2027، وقد تم توقيع ملحق لاتفاقية القرض لتنفيذ هذا التمديد والعمل بموجبه. يبلغ الحد الأقصى لقيمة القرض بموجب الاتفاقية 160 مليون دينار كويتي، وقد بلغ الرصيد المسحوب منه نحو 116.8 مليون دينار كويتي كما في تاريخه، فيما يظل الجزء غير المستخدم من القرض متاحاً للسحب عند الحاجة؛ وذلك وفقاً لشروط وأحكام اتفاقية القرض وملحقاتها. وبينت «يوباك» أنه لا يترتب على تمديد أجل القرض أي أثر مباشر على المركز المالي للشركة؛ إذ يقتصر الأثر على تمديد تاريخ استحقاق القرض، منوهة بأنه يستمر إثبات الرصيد المستخدم من القرض ضمن البيانات المالية، فيما ينعكس أثر أي استخدام إضافي للقرض عند حدوثه. وكانت الشركة قد تحولت للخسائر في الربع الأول من عام 2026 بقيمة 519.60 ألف دينار، مقابل 447.60 ألف دينار أرباح الفترة المناظرة من العام المنصرم.

أعلنت شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية «يوباك» اعتماد البيانات المالية المرحلية المجمعة للربع الثاني من عام 2026، والموافقة على تمديد أجل قرض مقدم من الشركة الأم. ومُنيت الشركة بخسائر في الربع الثاني من العام الحالي بلغت قيمتها 274.35 ألف دينار، مقارنةً بـ91.13 ألف دينار خسائر الفترة ذاتها من عام 2025، بقفزة 201.04% على أساس سنوي. وتكدبت «يوباك» خسائر خلال النصف الأول من عام 2026 بقيمة 793.95 ألف دينار، مقارنةً بصافي ربح في الفترة المناظرة من العام المنصرم بلغت قيمته 356.47 ألف دينار. وعزا البيان تسجيل الخسائر في النصف الأول بشكل رئيسي إلى تراجع الإيرادات المختلفة؛ لانتها عقود مشروع مبنى الركاب رقم 1 ومبنى الركاب رقم 3 بمطار الكويت الدولي، فضلاً عن تعليق إيرادات الفوائد على القرض المقدم إلى شركة زميلة مما كان سيؤدي بخلاف ذلك إلى تسجيل إيرادات فوائد بـ16.48 مليون دينار في النصف الأول من العام الحالي، مع احتفاظ الشركة بالحق في إعادتها مستقبلاً.



«دلقان» توقع عقد لبيع عقارين بقيمة 2.5 مليون دينار

وأشارت إلى أن الأثر المالي فيما يتعلق بالعقار رقم 202 يتمثل في تسجيل ربح بـ248 ألف دينار، أما العقار الثاني فسوف ينتج عنه تسجيل ربح بـ234 ألف دينار، على أن يظهر الأثر المالي في البيانات المالية، عند إتمام عملية البيع النهائية.

أعلنت شركة دلقان العقارية التوقيع على عقد بيع ابتدائي؛ لبيع عقارين بمنطقة المهبولة قطعة 2 قسيمة رقم 202، وقسيمة رقم 203 بمبلغ 1.26 مليون دينار لكل عقار، وإجمالي يبلغ 2.52 مليون دينار، مبيّنة أنه تم دفع مقدم بـ50 ألف دينار لكل عقار.

أرباح «المتكاملة» 2.6 مليون دينار

2026 نحو 2.61 مليون دينار، مقارنةً بـ3.44 مليون دينار في الفترة ذاتها من العام الماضي، بانخفاض سنوي يبلغ 24%. وعزت «المتكاملة» تراجع صافي الربح الفصلي إلى زيادة تكلفة القوى العاملة التشغيلية بمقدار 300 ألف دينار نتيجة الاحتفاظ بالموظفين، رغم انخفاض الأنشطة التشغيلية وزيادة مصروفات الإهلاك بـ228 ألف دينار، وانخفاض المكاسب المحققة من بيع الأصول بـ124 ألف دينار.

كشفت القوائم المالية تراجع صافي ربح شركة المتكاملة القابضة في الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 35.6% سنوياً؛ لزيادة تكلفة القوى العاملة التشغيلية.

سجلت «المتكاملة» صافي ربح بـ1.05 مليون دينار في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو السابق، مقابل 1.62 مليون دينار في الربع الثاني من عام 2025.

وبلغت أرباح الشركة، في النصف الأول من عام

«معادن» توقع عقد تجديد قسيمة مع «هيئة الصناعة»

الشركة، في منطقة ميناء عبدالله مع الهيئة العامة للصناعة؛ لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد.

وقعت شركة المعادن والصناعات التحويلية التابعة لشركة المخازن عقد تجديد القسيمة القائم عليها مصانع ومبنى

منشآت: 7.3 ملايين أرباح النصف الأول

ارتفع صافي ربح شركة منشآت للمشاريع العقارية في الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 19% على أساس سنوي؛ بدعم عاملين. بلغت أرباح «منشآت» في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو السابق نحو 3.65 مليون دينار، مقابل 3.08 مليون دينار في الربع الثاني من عام 2025. وحققت الشركة صافي ربح خلال النصف الأول من عام 2026 بلغ 7.36 مليون دينار، بزيادة 15% عن 6.40 مليون دينار صافي ربح الفترة المناظرة من العام المنصرم. ويعزى ارتفاع الأرباح إلى زيادة صافي الربح التشغيلي، وتسجيل أرباح من صافي فروق تحويل عملات أجنبية. يُذكر أن صافي ربح «منشآت» قد نما خلال الربع الأول من عام 2026 بنحو 12% عند 3.71 مليون دينار، مقارنةً بـ3.32 مليون دينار في الفترة المماثلة من العام السابق.

إفصاحات البورصة

تخارج صندوق المركز للطاقة من «بترولية»

كشف نموذج الإفصاح عن تحقق مصلحة شخص مستفيد والهدف من التملك، اليوم الأحد، تخارج صندوق المركز للطاقة (تحت التصفية) من شركة المجموعة البترولية المستقلة. يُشار إلى أن صندوق المركز للطاقة (تحت التصفية) كان يمتلك 15.99 مليون سهم في شركة المجموعة البترولية المستقلة، بما يمثل 8.49% من رأس مال الشركة قبل تنفيذ عملية التخارج. ويبلغ رأس مال «بترولية» 18.84 مليون دينار، موزع على 188.41 مليون سهم، وتمتلك الشركة الأهلية للتأمين ومجموعتها (شركة إعادة التأمين الكويتية) أكبر نسبة بنحو 15.09%، ثم علي محمد الرضوان ومجموعته (شركة علي الرضوان وأولاده للتجارة العامة) بـ6.23%. وحققت «بترولية» ربحاً خلال النصف الأول من عام 2026 بقيمة 5.51 مليون دينار، بزيادة 12.30% عن مستواه في الفترة المماثلة من العام المنصرم البالغ 4.91 مليون دينار.

10.64 مليون دينار أرباح «الأهلية للتأمين»

ارتفعت أرباح شركة الأهلية للتأمين خلال الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 64.29% على أساس سنوي. سجلت الشركة ربحاً بلغ 5.84 مليون دينار في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو السابق، مقابل 3.55 مليون دينار صافي ربح الربع الثاني من عام 2025. وحققت «الأهلية» أرباحاً بـ10.64 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2026، بانخفاض 21.31% عن مستواها البالغ 13.52 مليون دينار في الفترة ذاتها من العام السابق. وعزا البيان تراجع الأرباح النصفية إلى انخفاض العائد من الاستثمار، علماً بأن إجمالي الإيرادات التشغيلية للنصف الأول من العام الحالي قد انخفض 10.94% إلى 72.71 مليون دينار. وكان صافي ربح شركة الأهلية للتأمين قد تراجع خلال الربع الأول من عام 2026 بنحو 51.81% عند 4.80 مليون دينار، مقابل 9.97 مليون دينار في الربع المماثل من عام 2025.



«الشعبية»: 459.5 ألف ربح النصف الأول

قفزت أرباح الشركة الشعبية الصناعية في الربع الثاني من عام 2026 بنحو 472.85% على أساس سنوي. بلغت أرباح «ورقية» بالثلاثة أشهر المنتهية في 30 يونيو السابق نحو 284.93 ألف دينار، مقابل 49.74 ألف دينار في الربع الثاني من 2025. وعلى مستوى النصف الأول من العام الحالي، فقد بلغت أرباح الشركة 459.51 ألف دينار، بارتفاع 70.14% عن مستوى الأرباح بالستة أشهر الأولى من العام السابق البالغ 270.08 ألف دينار.

«تحصيلات» تخسر 49.9 ألف النصف الأول

قفزت خسائر شركة تصنيف وتحصيل الأموال «تحصيلات» خلال الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 373.77% سنوياً، والنصف الأول من العام الحالي بنحو 234.78% على أساس سنوي. بلغت خسائر «تحصيلات» في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو السابق 8.27 ألف دينار، مقابل 1.75 ألف دينار خسائر الربع الثاني من عام 2025. وتكبدت الشركة خسائر في النصف الأول من عام 2026 بقيمة 49.96 ألف دينار، مقارنةً بخسائر الفترة ذاتها من العام الماضي البالغة 14.92 ألف دينار. ويعزى البيان قفزة الخسائر إلى انخفاض الإيرادات، وعدم قدرتها على تغطية مصروفات الشركة، وكانت خسائر «تحصيلات» قد بلغت في الربع الأول من العام الحالي نحو 41.68 ألف دينار، بزيادة 216.36% عن مستواها البالغ 13.18 ألف دينار في الفترة ذاتها من عام 2025.

بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» السعودي يغلق على ارتفاع طفيف وسط تباين في أداء القطاعات القيادية



بلغت 79.91 مليون ريال وارتفاع بنسبة 0.38%. ومن حيث الكمية، حل سهم أمريكي في المرتبة الأولى بتداول 26.91 مليون سهم، مرتفعاً بنسبة 1.28%.

وشهدت الجلسة مجموعة من الإفصاحات المؤثرة، حيث أعلنت شركة أسمنت المدينة عن قرار مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن النصف الأول من عام 2026، بينما أعلنت شركة دار المعدات الطبية والعلمية عن ترسية مشروع بقيمة تتجاوز 11.9 مليون ريال. كما أعلنت شركات المتطورة ولازوردي والوطنية عن نتائجها المالية الأولية للنصف الأول من العام الجاري. وعلى صعيد الأخبار التنظيمية، وافقت تداول السعودية على انتقال أسهم شركتي لدن للاستثمار وأرماع الرياضية إلى السوق الرئيسية.

وفيما يخص الأرقام القياسية للأسهم، سجل سهم ام أي اس قمة تاريخية جديدة وأعلى مستوى في 52 أسبوعاً عند 292.2 ريال. وفي المقابل، سجلت أسهم العربية، ومياهنا، وساكو، والدواء، وصالح الراشد قيعاناً تاريخية جديدة بنهاية التداولات. كما أغلقت أسهم أميانتيت، والغاز القابضة، وساسكو، والتعمير، وذيب عند أدنى مستوياتها في 52 أسبوعاً

كما انخفض قطاع المرافق العامة بنسبة 2.88%، وقطاع التطبيقات وخدمات التقنية بنسبة 2.14%. وفي قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، سجل سهم متكاملة صعوداً بالحد الأقصى 10.00% ليصل إلى 14.19 ريال، تلاه سهم الوطنية بنسبة 9.92% تزامناً مع إعلان الشركة عن نتائجها المالية الأولية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2026. كما صعد سهم أسيج بنسبة 9.88%، وسهم ليفا بنسبة 5.41%.

وارتفع سهم ام أي اس بنسبة 4.66% مسجلاً قمة تاريخية جديدة عند 292.2 ريال. أما في قائمة الأسهم الأكثر انخفاضاً، فقد تصدر سهم العربية التراجعات بنسبة 9.96% مغلقاً عند 73.7 ريال، وهو أدنى مستوى تاريخي للسهم. وانخفض سهم طباعة وتغليف بنسبة 6.88%، وسهم البحر الأحمر بنسبة 5.29%. كما تراجع سهم علم بنسبة 4.18%، وسهم أكوا بنسبة 4.15%، مما أثر سلباً على أداء قطاعي التقنية والمرافق العامة.

وتصدر سهم الراجحي قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث القيمة بنحو 333.49 مليون ريال، مغلقاً على ارتفاع بنسبة 0.31% عند 64.75 ريال. وجاء سهم أرامكو السعودية ثانياً بسيولة

أنهى مؤشر السوق الرئيسية السعودية (تاسي) تعاملات جلسة الأحد على ارتفاع محدود بنسبة 0.05%، ليرتفع بمقدار 5.44 نقطة ويستقر عند مستوى 10,817.01 نقطة.

وشهدت الجلسة تفوقاً لعدد الشركات الخاسرة التي بلغت 160 شركة مقابل صعود 102 شركة، فيما استقرت أسهم 8 شركات دون تغيير، وسط سيولة بلغت نحو 3.22 مليار ريال.

تذبذب أداء المؤشر خلال الجلسة في نطاق 50.77 نقطة، حيث سجل أعلى مستوى له عند 10,860.37 نقطة، بينما كان أدنى مستوى بلغه 10,809.6 نقطة، بعد أن افتتح التداولات عند 10,813.44 نقطة.

وبلغت كمية الأسهم المتداولة 186,084,073 سهماً نفذت من خلال صفقات متنوعة بقيمة إجمالية بلغت 3,219.47 مليون ريال.

وعلى صعيد أداء القطاعات، تصدر قطاع المواد الأساسية قائمة الارتفاعات بنسبة 0.99% بسيولة تجاوزت 444 مليون ريال، تلاه قطاع التأمين بزيادة 0.69%، ثم قطاع إنتاج الأغذية بنسبة 0.49%.

وفي المقابل، تعرض قطاع الإعلام والترفيه لضغوط بيعية قوية أدت لتراجع بنسبة 3.79%،

بورصات خليجية

مؤشر «نمو» يغلق على تراجع بنسبة 0.42% وسط تداولات بلغت 12.5 مليون ريال



بنسبة 3.44%، ثم سهم رؤية المستقبل بقيمة 0.97 مليون ريال، وسهم أرماح بقيمة 0.73 مليون ريال. أما من حيث حجم التداول، فقد تصدر سهم الرعاية المستقبلية القائمة بتداول 0.8 مليون سهم، متبوعاً بسهم رؤية المستقبل بنحو 0.25 مليون سهم، ثم سهم حديد وطني بتداول 0.2 مليون سهم، والذي أغلق متراجعاً بنسبة 6.25% - عند سعر 2.25 ريال.

اتسمت حركة التداولات في هذه الجلسة بالهدوء النسبي من حيث إجمالي القيم المتداولة مقارنة بجلسات سابقة، مع تركيز النشاط في قطاعات الخدمات الاستهلاكية والخدمات المهنية التجارية بناءً على أداء الأسهم الأكثر نشاطاً.

ولم تصدر إفصاحات جوهرية على موقع تداول خلال ساعات الجلسة تفسر التحركات الحادة في بعض الأسهم الصاعدة أو الهابطة، مما يشير إلى خضوعها لآليات العرض والطلب المعتادة في السوق الموازية.

مغلقاً عند 4.2 ريال. كما سجل سهم عسق نمواً بنسبة 7.42% ليصل إلى 52.85 ريال، محققاً أعلى قيمة تداول في السوق بلغت 1.33 مليون ريال.

وشملت قائمة الارتفاعات أيضاً سهم أنماط بنسبة 4.58% وسهم أيكنتك بنسبة 3.79%. في المقابل، سجل سهم الليف أكبر تراجع في السوق بنسبة 9.92% ليغلق عند 19.61 ريال، متبوعاً بسهم سمايل كير الذي انخفض بنسبة 8.75% ليصل إلى 6.26 ريال. كما تراجع سهم نفط الشرق بنسبة 7.34%، وسهم الأشغال الميسرة بنسبة 6.86%، وسهم الراشد للصناعة بنسبة 6.29%.

وعلى صعيد نشاط الأسهم من حيث القيمة، جاء سهم عسق في المرتبة الأولى بسيولة بلغت 1.33 مليون ريال، يليه سهم الرعاية المستقبلية بقيمة 1.28 مليون ريال رغم تراجع بنسبة 1.83%. وحل سهم أدير ثالثاً بقيمة 1.17 مليون ريال مرتفعاً

أنهى مؤشر السوق الموازية السعودية (نمو) جلسة تداولات الأحد على انخفاض، حيث فقد المؤشر 93.38 نقطة ليغلق عند مستوى 21,934.4 نقطة.

وبلغت القيمة الإجمالية للتداولات نحو 12.5 مليون ريال، جرى تحقيقها من خلال تداول 2,272,177 سهماً. وشهدت الجلسة تبايناً في أداء الشركات المدرجة، حيث سجلت 29 شركة ارتفاعاً في أسعار أسهمها، بينما تراجعت أسعار 37 شركة، واستقرت 60 شركة دون تغيير.

استهل المؤشر الجلسة عند مستويات الإغلاق السابقة، وشهدت التحركات السعرية ضغوطاً بيعية أدت إلى استقراره في المنطقة الحمراء بنهاية المطاف.

وتركزت السيولة بشكل واضح في عدد محدود من الأسهم القيادية في السوق الموازية، مما عكس حالة من الانتقائية في التداولات.

تصدر سهم إتمام قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً خلال جلسة اليوم بنسبة صعود بلغت 8.81%+ ليصل إلى سعر 14.7 ريال، تلاه سهم آل منيف الذي ارتفع بنسبة 8.25%

بورصة مسقط ترتفع 0.37% بنحو 27.61 نقطة

ظفار لتوليد الكهرباء بنسبة 3.75%. وعلى الجانب الآخر، تراجع مؤشر قطاع الصناعة وحيداً بنسبة 0.5%، بضغط سهم المطاحن العمانية المتراجع بنسبة 2.78%، وتراجع سهم جلفار للهندسة والمقاولات بنسبة 1.89%.

وتراجع حجم التداولات بنسبة 21.83% إلى 157.92 مليون ورقة مالية، مقابل 202.02 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وتراجعت قيمة التداولات خلال الجلسة بنسبة 19.68% إلى 46.39 مليون ريال، مقارنةً بنحو 57.75 مليون ريال جلسة الخميس الماضي.

وتصدر سهم بنك صحرار الدولي الأسهم النشطة حجماً بتداول 48.84 مليون سهم، فيما تصدر سهم بنك مسقط النشاط قيمةً بنحو 9.98 مليون ريال.

أنهى المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» تعاملات الأحد، أولى جلسات الأسبوع، مرتفعاً 0.37%، بإقفاله عند مستوى 7,395.55 نقطة، رابحاً 27.61 نقطة، مقارنةً بمستوياته في جلسة الخميس الماضي. ودعم المؤشر العام ارتفاع القطاعين المالي والخدمات، وصعد الأول بنسبة 0.82%، مع صدارة سهم العمانية العالمية للتنمية والاستثمار «أومينفست» للأسهم الراجعة اليوم بنسبة 8.97%، وارتفع سهم العمانية المتحدة للتأمين بنسبة 1.28%.

وحد من ارتفاع القطع المالي تقدم سهم المدينة للاستثمار القابضة على المتراجعين اليوم بنسبة 10%.

وارتفع مؤشر قطاع الخدمات 0.2%؛ مع ارتفاع سهم مسقط للغازات بنسبة 7.19%، وارتفع سهم



بورصة قطر تنخفض 12.14 نقطة بنسبة 0.12%

ومن بين 49 سهماً نشطاً، تقدم سهم «مقدام» تراجعاً للأسهم البالغ عددها 28 سهماً بـ3.24%، بينما ارتفع سعر 21 سهماً على رأسها «العامة» بـ9.42%، واستقر 5 أسهم. وجاء سهم «بلدنا» في مقدمة نشاط التداولات بحجم بلغ 53.49 مليون سهم، و سيولة بقيمة 69.41 مليون ريال.

التأمين بـ1.62%. تراجعت السيولة إلى 304.91 مليون ريال، مقابل 322.41 مليون ريال في جلسة الخميس الماضي، وارتفعت أحجام التداول عند 146.84 مليون سهم، مقارنةً بـ112.83 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 19.42 ألف صفقة، مقابل 21.68 ألف صفقة الخميس الماضي.

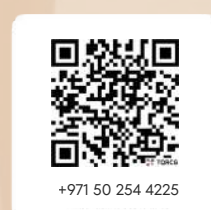
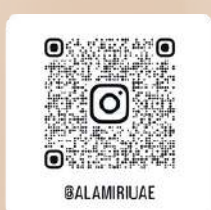
أغلقت بورصة قطر تعاملات، الأحد، على انخفاض؛ تزامناً مع تصدر سهم شركة بلدنا نشاط التداولات. انخفض المؤشر العام للبورصة 0.12% فاقداً 12.14 نقطة، عند مستوى 10100.11 نقطة، عن مستوى الخميس الماضي. أثر على الجلسة تراجع 4 قطاعات، على رأسها قطاع العقارات بـ1.11%، بينما ارتفع 3 قطاعات في مقدمتها

الأميري AL AMIRI محلات

قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب الذوق العالي.
ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن نفسها

القطع الصيفية • القطع الشتوية • شالات و
أصواف. نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna
COLOMBO
DORMEUIL DRAPERS



للتطلب أو
الإستفسار



بورصات عالمية

أعلى أرباح منذ 2022 الأسهم الأوروبية تستعيد جاذبيتها للمستثمرين



دورة الإنفاق العالمية على الذكاء الاصطناعي، ولكن عبر موردي المعدات والتقنيات الصناعية، وليس فقط من خلال الشركات المطورة للنماذج.

تراجع النفط يغيّر المشهد

وجاء انحسار التوترات في الشرق الأوسط ليمنح الأسهم الأوروبية دفعة إضافية، بعدما تراجعت أسعار النفط إلى أقل من 90 دولاراً للبرميل مع تصاعد الآمال بالتوصل إلى تفاهات بين واشنطن وطهران.

ويمثل انخفاض أسعار الطاقة خبراً إيجابياً للاقتصاد الأوروبي الذي يعتمد بصورة كبيرة على استيراد النفط والغاز، إذ يخفف الضغوط على الشركات الصناعية والمستهلكين، ويحسن توقعات النمو الاقتصادي.

كما أظهرت بيانات حديثة نمو اقتصاد منطقة اليورو بنسبة 0.4% خلال الربع الثاني، متجاوزاً توقعات الأسواق، وهو ما عزّز ثقة المستثمرين في قدرة الاقتصاد الأوروبي على الصمود رغم الصدمات الجيوسياسية.

هل تستمر موجة الصعود؟

ورغم أن أرباح الشركات الأميركية لا تزال تنمو بوتيرة أسرع، إذ تشير التقديرات إلى ارتفاعها بنحو 50% على أساس سنوي، فإن عدداً متزايداً من مديري الأصول يرى أن أوروبا أصبحت توفر مزيماً أكثر توازناً بين التقييمات الجذابة، وتحسن الأرباح، وانخفاض الاعتماد على أسهم التكنولوجيا مرتفعة المخاطر.

لكن محللين بحسب فاينانشال تايمز يحذرون من أن استمرار التدفقات إلى أوروبا سيظل مرتبطاً بقدرة الشركات على الحفاظ على هذا الزخم في الأرباع المقبلة، إلى جانب استقرار أسعار الطاقة وعدم عودة التوترات الجيوسياسية، ما يجعل موسم الأرباح الحالي نقطة تحول مهمة قد تعيد رسم خريطة توزيع الاستثمارات العالمية خلال النصف الثاني من العام.

صناديق الأسهم الأوروبية خلال يوليو أول صافي تدفقات إيجابية منذ اندلاع الحرب الأميركية الإيرانية في فبراير، بينما استقطبت منتجات بلاك روك للأسهم الأوروبية نحو 4.4 مليار دولار خلال الشهر نفسه، في مؤشر على عودة اهتمام المستثمرين العالميين بالمنطقة.

الابتعاد عن أسهم الذكاء الاصطناعي

أحد أهم أسباب هذه العودة يتمثل في رغبة مديري الأصول في تقليل الاعتماد على أسهم التكنولوجيا الأميركية التي شهدت تقلبات حادة خلال يوليو خصوصاً شركات أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي.

ويرى محللون بحسب فاينانشال تايمز أن أوروبا أصبحت تمثل وسيلة فعالة لتنويع المحافظ الاستثمارية، إذ يعتمد جزء كبير من أرباح شركاتها على البنوك والصناعة والطاقة والسلع الفاخرة، وليس على قطاع التكنولوجيا وحده. لذلك أصبحت الأسواق الأوروبية تستفيد من انتقال جزء من الأموال الخارجة من الأسهم الأميركية مرتفعة التقييم، فيما يصفه بعض المستثمرين بأنه «رهان مضاد لأسهم الذكاء الاصطناعي».

البنوك أكبر المستفيدين

وجاء القطاع المصرفي في صدارة الراجحين خلال موسم النتائج، مستفيداً من استمرار أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة نسبياً، إضافة إلى زيادة إيرادات التداول بفعل تقلبات الأسواق.

وسجل كل من بي إن بي باريبا ويو بي إس نمواً قوياً في الأرباح، بينما ارتفع المؤشر الفرعي للبنوك الأوروبية بأكثر من 21% منذ بداية العام، مقابل مكاسب بلغت 11.5% لمؤشر ستوكس أوروبا 600.

كما ساهم قطاع التكنولوجيا الأوروبي في دعم الأداء، بعدما رفعت شركتا إيه إس إم إل وإنفينيون توقعاتهما للإيرادات خلال بقية العام، في إشارة إلى أن أوروبا تستفيد أيضاً من

لم تعد عودة المستثمرين إلى الأسهم الأوروبية مجرد حركة مؤقتة للتحوط من تقلبات الأسواق، بل بدأت تتحول إلى إعادة تموضع استثماري مدعومة بتحسّن أرباح الشركات وتراجع الضغوط على أسعار الطاقة.

فبعد أشهر هيمنت فيها أسهم التكنولوجيا الأميركية والذكاء الاصطناعي على التدفقات الاستثمارية، بدأت أوروبا تستعيد جزءاً من جاذبيتها مع موسم نتائج وصفه محللون بأنه الأقوى منذ أكثر من ثلاثة أعوام.

وتشير بيانات فاكت سيت إلى أن الشركات المدرجة على مؤشر ستوكس أوروبا 600 تتجه لتحقيق نمو في أرباح الربع الثاني بنحو 22% على أساس سنوي، وهو أعلى معدل منذ عام 2022.

ويكتسب هذا الأداء أهمية خاصة لأنه تحقق رغم ارتفاع أسعار النفط والغاز خلال جزء كبير من الربع الثاني نتيجة الحرب الأميركية الإيرانية، ما يعكس قدرة عدد كبير من الشركات الأوروبية على حماية هوامش أرباحها عبر تحسين الكفاءة التشغيلية، ورفع الأسعار، والاستفادة من استمرار الطلب في قطاعات رئيسية.

الأرباح تغير نظرة المستثمرين إلى أوروبا

لا تكمن أهمية موسم النتائج في الأرقام وحدها، بل في الرسالة التي بعثها إلى الأسواق، فبعد سنوات اعتُبرت فيها أوروبا سوقاً منخفضة النمو مقارنة بالولايات المتحدة، بدأ المستثمرون يعيدون تقييم هذه الفرضية مع اتساع دائرة الشركات التي تجاوزت توقعات الأرباح في قطاعات البنوك والتكنولوجيا والطاقة والصناعة.

وترى مارينا زافولوك، استراتيجية الأسهم الأوروبية في مورغان ستانلي، أن النتائج الإيجابية شملت معظم القطاعات تقريباً، وهو ما يعزز الثقة بأن النمو الحالي لا يعتمد على قطاع واحد، بل يستند إلى قاعدة أوسع وأكثر توازناً.

وتؤكد هذه النظرة بيانات التدفقات الاستثمارية، إذ سجلت

ربحية السهم بلغت 26.01 فلس

أولاد علي الغانم للسيارات تحقق
10.26 مليون دينار كويتي أرباحاً
صافية عن النصف الأول من 2026

يوسف عبد الله القطامي:



فهد علي الغانم:

- النصف الأول شهد أداءً متوازناً عبر مختلف الأنشطة مدعوماً باستمرار زخم خدمات ما بعد البيع
- تحسّن كفاءة إدارة المخزون انعكس على جودة الخدمات وتعزيز القرب من العملاء وترسيخ ثقتهم
- مستثمرون في تطوير شبكة الصالات والخدمات ورفع الجاهزية التشغيلية في الأسواق الرئيسية

- نتائج النصف الأول تعكس مرونة نموذج أعمال الشركة وقدرتها على مواصلة الأداء المميز رغم التحديات والمتغيرات الإقليمية
- توسّعاتنا الإقليمية بدأت تنعكس بشكل متزايد على تنوع مصادر الدخل وتعزيز الأداء التشغيلي
- أطلقنا نشاط الدراجات النارية الفاخرة من خلال BMW Motorrad مع خدمة ما بعد البيع وقطع غيارها الأصلية

أعلنت شركة أولاد علي الغانم للسيارات عن تحقيق أرباح صافية خاصة بمساهمي الشركة الأم بلغت 10,258,033 ديناراً كويتياً خلال النصف الأول من عام 2026، فيما بلغت ربحية السهم الأساسية الخاصة بمساهمي الشركة الأم 26.01 فلس للسهم الواحد. كما بلغت الإيرادات الإجمالية للشركة 108,507,623 ديناراً كويتياً خلال الفترة، مدعومة بالأداء القوي لعدد من العلامات التجارية الرئيسية، إلى جانب استمرار النمو في خدمات ما بعد البيع. كما بلغ إجمالي الأصول 276,610,190 ديناراً كويتياً، بينما بلغت حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي الشركة الأم 102,262,816 ديناراً كويتياً.

وسجلت الشركة مستويات تشغيلية جيدة خلال النصف الأول، رغم التحديات والمتغيرات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة خلال الفترة الماضية. وقد قرّر مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية نصف سنوية للمساهمين عن الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2026 بنسبة 24.48% من القيمة الاسمية للسهم، بواقع 24.48 فلس للسهم الواحد.

أداء مميز رغم التحديات بالمنطقة

وبهذه المناسبة، قال رئيس مجلس إدارة شركة أولاد علي الغانم للسيارات، المهندس فهد علي الغانم: «تعكس بيانات النصف الأول قدرة الشركة على مواصلة تحقيق نتائج قوية والمحافظة على وتيرة أعمال مستقرة، بالتوازي مع استمرارها في تطوير خدماتها وتوسيع حضورها في عدد من الأسواق الإقليمية». وأضاف: «رغم التطورات الجيوسياسية والتحديات التي شهدتها المنطقة خلال الفترة الماضية، أثبتت الشركة مرونة تشغيلية عالية وقدرة على الحفاظ على مستويات مميزة من الأداء، مدعومة بتنوع أعمالها وقوة شراكاتها وانتشارها الإقليمي». وأشار الغانم إلى أن توسّعات الشركة الإقليمية بدأت تنعكس بشكل متزايد على نتائج الأعمال، سواء عبر تنامي مساهمة عملياتها في العراق ومصر أو من خلال إضافة علامات وخدمات جديدة تدعم تنوع مصادر الدخل وتعزز مرونة الأعمال على المدى الطويل.

وأضاف الغانم: «وفي إطار مواصلة تنوع أعمالنا، أطلقنا نشاط الدراجات النارية الفاخرة من خلال BMW Motorrad في الكويت، في خطوة تعزز حضورنا في قطاع التنقل وتوسع محفظة العلامات العالمية التي نمثلها، مع تقديم تجربة متكاملة لعملائنا وفق أعلى معايير BMW العالمية، إلى جانب خدمات ما بعد البيع، والفنيين المعتمدين، وقطع الغيار الأصلية.

وتابع: «نواصل خلال المرحلة الحالية التركيز على تطوير تجربة العملاء ورفع كفاءة الخدمات وتعزيز جاهزية البنية التشغيلية، إلى جانب الاستثمار في الحلول الرقمية وتوسيع قدراتنا التشغيلية بما يواكب التطورات المتسارعة في قطاع السيارات».

كفاءة تشغيلية ونمو متواصل

من جانبه، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة يوسف عبد الله القطامي: «سجلت الشركة خلال النصف الأول أداءً متوازناً عبر مختلف

ثقتهم بالشبكة والخدمات التي توفرها الشركة». وأشار القطامي إلى أن الشركة تواصل تطوير شبكة الصالات ومراكز الخدمة وتوسيع قدراتها التشغيلية في الأسواق الرئيسية، إلى جانب الاستثمار في الأنظمة التقنية وتدريب الكوادر البشرية بما يعزز جودة الخدمة ويرفع مستويات رضا العملاء. واختتم القطامي تصريحه قائلًا: «ندخل النصف الثاني من عام 2026 بثقة مدعومين بخطة واضحة

الأنشطة، مدعوماً باستمرار زخم خدمات ما بعد البيع، ما أسهم في تنوع الإيرادات وتعزيز مستويات الربحية». وأضاف: «ساهمت التحسينات في إدارة المخزون وارتفاع مستوى الجاهزية والكفاءة التشغيلية في تعزيز انسيابية العمليات عبر مختلف قطاعات الأعمال، بما انعكس إيجاباً على جودة الخدمات المقدمة، وساهم في تعزيز القرب من العملاء وترسيخ

توزيع 24.48% من القيمة الاسمية للسهم أرباحاً نقدية مرحلية



BMW MOTORRAD

والمؤسسية (ESG)، من خلال دمج هذه المبادئ ضمن استراتيجيتها التشغيلية وعملياتها اليومية، بما يضمن تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والمسؤولية تجاه المجتمع والبيئة، ويعزز استدامة أعمالها على المدى الطويل.

المحلي، لاسيما في مجالات التعليم والتدريب وتمكين الشباب، بما يعكس التزامنا بدورنا كشركة مسؤولة اجتماعياً. ولفت الغانم إلى أن الشركة تواصل ترسيخ التزامها بمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية

لمواصلة النمو وتعزيز موقع الشركة في الأسواق التي نعمل فيها بالرغم من استمرار التحديات الإقليمية.”

تطوير الكفاءات الوطنية والتزام بالحوكمة والمسؤولية الاجتماعية

قال المهندس فهد علي الغانم: «نولي في شركة أولاد علي الغانم للسيارات اهتماماً محورياً بتنمية رأس المال البشري، انطلاقاً من إيماننا بأن كوادنا تمثل الركيزة الأساسية لاستدامة النمو وتعزيز تنافسية الشركة. ونواصل الاستثمار في تطوير مهارات موظفينا وتهيئة بيئة عمل محفزة تقوم على التمكين والابتكار وتكافؤ الفرص».

وتابع: «كما نحرص على تعزيز دورنا في مجال المسؤولية الاجتماعية من خلال إطلاق ودعم مبادرات مجتمعية متنوعة تسهم في خدمة المجتمع

إعداد إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية

9 أغسطس 2026

المؤشر

الكمية (مليون سهم)

مؤشر السوق العام

أداء مؤشر السوق العام لبورصة الكويت مقابل الكمية المتداولة

عوائد القطاعات					أداء المؤشرات				المؤشرات والبورصة والقيمة الرأسمالية	القيمة
القطاعات	التغيير اليومي	إغلاق المؤشرات	التغيير اليومي	من بداية العام	اليومي (%)	الشهري (%)	اليومي (نقطة)			
بورصة الكويت	▲	8,873.3	0.09%	1.33%	(0.39%)	1.00%	11.1	9,307.48	▲	مؤشر السوق الأول
الطاقة	▼	1,815.3	(0.61%)	0.53%	4.63%	3.33%	54.7	10,394.33	▲	مؤشر رئيسي 50
مواد أساسية	▲	878.8	1.67%	8.14%	5.41%	2.98%	(0.08%)	8,996.96	▼	مؤشر السوق الرئيسي
صناعية	▲	754.3	0.40%	0.96%	(0.44%)	1.33%	7.6	8,873.26	▲	مؤشر السوق العام
سلع استهلاكية	▼	1,256.7	(0.30%)	4.33%	(7.57%)	0.09%	46.4	53,409.13	▲	القيمة السوقية (مليون د.ك.)
رعاية صحية	=	637.7	0.00%	(3.53%)	7.91%	1.34%				
الخدمات الاستهلاكية	▲	2,330.4	0.52%	3.46%	(2.22%)					
إتصالات	▼	1,386.7	(0.05%)	1.04%	13.14%					
بنوك	▲	2,136.2	0.10%	0.58%	(1.56%)					
التأمين	▼	2,438.8	(2.21%)	14.33%	25.20%					
المقل	▼	2,045.9	(0.12%)	1.95%	0.82%					
خدمات مالية	▲	1,761.9	0.26%	2.02%	(8.26%)					
تكنولوجيا	▲	7,448.6	3.85%	35.63%	681.68%					
منافع	▲	384.2	0.69%	0.69%	(2.01%)					

مؤشرات التداول		القيمة	التغيير اليومي %	المؤشرات	
كمية المتداولة (مليون سهم)	القيمة المتداولة (مليون د.ك.)			2025	2026
456.7	316.1	233.9	(3.3%)	107.4	82.3
23,057	20,862	15,359	(13.3%)		

[illegible]

ملاحظة: مصداق: المراجعة حسب على اساس الاعمال وصفائي الزام: 12 شهر المصنفية في 31 مارس 2026 مصداق: المراجعة للقائمة القارة حسب على اساس الاعمال وصفائي الموقوف المصنفين كما في 31 مارس 2026 هناك احدى المراجع لمجموع على اساس التوزيعات القارة لعام 2025 والاعمال المصنفية الشركات التي تختلف في موقفي المالية في التعامل معها بشكل مستقل اجراء في تعويضات ضرورية بدو (إعلان رقم نتائج لعام 2025 NA في رقم MM غير قابل للتأجيل)



حمل التطبيق
وتمتع بمجموعة
من الحلول الاستثمارية



تطبيق كامكو إنفست
تجربتك الاستثمارية الرقمية

الوساطة المالية

الاستثمارات المصرفية

إدارة الأصول

كامكو إنفست

خدمات استثمارية متكاملة

AL SAFAT

شركة الصفاة للاستثمار

AL SAFAT INVESTMENT COMPANY

☎ (965) 18 777 77

📍 Al-Safat Tower, Hawalli, Beirut St.

🌐 alsafatinvest.com

✉ research@alsafatinvest.com

🏢 alsafatinvestment

🌐 al-safat-investment-company

من 02 أغسطس
إلى 06 أغسطس ، 2026

التقرير الأسبوعي
لبورصة الكويت

السوق

القيمة السوقية

آخر اقبال

العائد الاسبوعي

العائد الشهري

العائد السنوي

كمية التداول

قيمة التداول

عدد الصفقات

مكرر الربحية

مكرر القيمة الدفترية

النسبة لإجمالي القيمة السوقية

السوق الأول

45,276

9,296.33

0.9%

0.9%

-2.1%

637,727,205

242,138,158

46,309

19.8

1.7

82.4%

السوق الرئيسي

9,702

9,003.95

3.1%

3.1%

8.5%

649,080,415

120,838,640

43,567

15.7

1.2

17.6%

السوق العام

54,978

8,865.62

1.2%

1.2%

-0.5%

1,286,807,620

362,976,798

89,876

17.3

1.4

100%

القطاع

القيمة السوقية

آخر اقبال

العائد الاسبوعي

العائد الشهري

العائد السنوي

كمية التداول

قيمة التداول

عدد الصفقات

مكرر الربحية

مكرر القيمة الدفترية

النسبة لإجمالي القيمة السوقية

البنوك

32,454

2,134.00

0.5%

0.5%

-1.7%

204,527,949

105,958,720

19,349

23.0

1.4

59.03%

مواد أساسية

488

864.35

6.4%

6.4%

3.7%

7,896,138

4,932,051

1,312

16.4

1.6

0.89%

الخدمات الاستهلاكية

1,702

2,318.40

2.9%

2.9%

-2.7%

38,996,654

16,728,709

4,975

19.4

1.6

3.10%

السلع الاستهلاكية

383

1,260.47

4.6%

4.6%

-7.3%

10,368,637

7,050,302

946

19.3

2.2

0.70%

الطاقة

513

1,826.39

1.1%

1.1%

5.3%

9,233,554

2,520,140

930

12.3

2.0

0.93%

الخدمات المالية

6,651

1,757.31

1.8%

1.8%

-8.5%

623,098,248

113,454,223

25,104

20.7

1.4

12.10%

الرعاية الصحية

306

637.67

-3.5%

-3.5%

7.9%

7,393

5,793.927

21

20.8

2.2

0.56%

صناعية

2,525

751.30

0.6%

0.6%

-0.8%

87,286,473

34,031,178

10,563

18.7

1.5

4.59%

التأمين

1,037

2,493.90

16.9%

16.9%

28.0%

9,966,425

1,742,978

1,128

12.7

1.3

1.89%

العقار

4,415

2,048.36

2.1%

2.1%

0.9%

260,284,155

55,795,573

16,946

17.9

1.2

8.03%

التكنولوجيا

99

7,173.15

30.6%

30.6%

652.7%

7,582,213

6,717,410

3,139

NM

8.9

0.18%

الاتصالات

4,247

1,387.42

1.1%

1.1%

13.2%

18,748,226

12,764,089

4,933

13.6

2.4

7.73%

مناقص

160

381.58

0.0%

0.0%

-2.7%

1,275,631

1,275,631

530

11.7

1.1

0.29%

ملخص السوق

ارتفعت كمية التداول في السوق الأول بنسبة 7%، بينما انخفضت قيمة التداول بنسبة 4%. وفي السوق الرئيسي، انخفضت كمية وقيمة التداول بنسبة 8% و5% على التوالي.

أظهر المؤشران زخماً إيجابياً، بما يعكس تحسناً في مستويات الثقة بالسوق.

وفقاً للتحليل الفني، أغلق مؤشر السوق العام عند 8,865 نقطة، مع مستويات دعم عند 8,827 و8,790 و8,768 نقطة، ومقاومة عند 8,884 نقطة. كما أغلق مؤشر السوق الأول عند 9,296 نقطة، مع مستويات دعم عند 9,293 و9,258 و9,216 نقطة، ومقاومة عند 9,317 نقطة. أما مؤشر السوق الرئيسي فأغلق عند 9,003 نقطة، مع مستويات دعم عند 8,923 و8,871 و8,822 نقطة، ومقاومة عند 9,004 نقطة.

الأكثر تداولاً من حيث القيمة

السهم

آخر اقبال

نسبة التغيير

الكمية

القيمة

الصفقات

بيتك

786

0.13%

50,125,959

39,504,038

7,845

وطني

864

0.70%

34,764,433

30,045,510

4,262

جي اف اتش

175

4.17%

134,947,663

23,542,438

4,338

وطنية د ق

180

0.56%

90,275,538

16,720,290

2,713

تجارة

167

-8.24%

50,732,203

8,418,617

2,552

بيتك

786.0

0.13%

50,125,959

39,504,038

7,845

كويتية

186

1.64%

43,771,450

8,109,722

426

الأكثر ارتفاعاً

السهم

آخر اقبال

نسبة التغيير

الكمية

القيمة

الصفقات

خليج ت

1,673

%39.42

17,741

32,042

93

الأنظمة

986

%30.60

7,582,213

6,717,410

3,139

كفيك

172

%18.62

42,859,431

6,765,669

1,553

الكوت

857

%10.01

8,204

6,717

22

أسيكو

619

%8.41

8,437,571

5,019,591

1,049

الأكثر انخفاضاً

السهم

آخر اقبال

نسبة التغيير

الكمية

القيمة

الصفقات

تجارة

167

-8.24%

50,732,203

8,418,617

2,552

سكب ك

454

-7.16%

228,335

104,016

198

سفن

628

-6.82%

6,145,026

4,009,206

1,334

ميدان

978

-4.96%

4,311

4,184

10

فيوتشر كيد

95

-4.43%

11,351,511

1,087,223

744

عطورات

مقام

maqames -perfume

55205700

عود ملكي
عنبر
روز

ديوان

عود ملكي
عنبر
روز

ديوان

عنبر
مسك
عود مبخر

يازلي

عود ملكي
عنبر
روز

ديوان

عود ملكي
عنبر
روز

ديوان

عنبر
مسك
عود مبخر

يازلي

www.maqamesperfume.com

حين تسيطر الأغلبية... هل تهفّش حقوق الأقلية؟

بقلم/ محمد الشاطري



في الجمعيات العمومية، يُفترض أن تكون العدالة هي الأساس، وأن تُدار القرارات بما يحقق مصلحة الشركة وجميع مساهميها، لا أن تتحول إلى منصة تُحسم فيها النتائج مسبقًا. لكن الواقع في بعض الشركات يكشف صورة مختلفة. تتركز السلطة بيد كبار الملاك الذين يجمعون بين الملكية والإدارة، فتُصاغ القرارات قبل انعقاد الجمعية، ويُمرر التصويت بسهولة، لتبدو الجمعية وكأنها إجراء مكتمل الشكل... محسوم المضمون. لا خلاف أن من يملك النسبة الأكبر يملك التأثير الأقوى. الإشكالية ليست في هذا الحق، بل في طريقة استخدامه. هل تُسخّر هذه القوة لتحقيق مصلحة الشركة على المدى الطويل؟ أم تُستخدم لتمرير قرارات دون نقاش حقيقي أو اعتبار جاد لبقية المساهمين؟

الشركة على المدى الطويل.
الحل ليس بكسر الأغلبية، بل ببناء بيئة حوكمة أكثر توازنًا، عبر:

• تعزيز الشفافية والإفصاح المسبق
• تمكين صوت الأقلية وإتاحة مساحة حقيقية للنقاش

• تفعيل الدور الرقابي للجهات المختصة
• ربط القرارات بمساءلة واضحة وقابلة للقياس
الجمعية العمومية ليست مجرد عملية تصويت، بل اختبار حقيقي لعدالة الحوكمة داخل الشركة. فإذا كانت القرارات تُتخذ من طرف واحد، وتُمرر من الطرف نفسه، دون نقاش جاد أو استجابة للاعتراضات، فإن السؤال الذي يفرض نفسه: هل نحن أمام جمعية عمومية تمارس دورها الحقيقي...

أم مجرد إجراء شكلي يُعاد إنتاجه في كل مرة؟

• تسجيل الاعتراضات وتوثيقها رسميًا
• مساءلة مجلس الإدارة عن القرارات والأداء
لكن التحدي الحقيقي لا يكمن في وجود هذه الحقوق، بل في مدى تفعيلها فعليًا داخل قاعة الجمعية.

المشكلة ليست في وجود أغلبية، بل في غياب التوازن، ويتجلى ذلك في:

• ضعف التفاعل مع ملاحظات المساهمين
• تمرير القرارات دون نقاش كافٍ
• التعامل مع الاعتراضات كإجراء شكلي
• غياب الشفافية قبل وأثناء انعقاد الجمعية
وفي بعض الحالات، تُمرر قرارات مصيرية خلال دقائق دون نقاش فعلي، ما يعزز الشعور بأن النتائج كانت محسومة مسبقًا.

هذا لا يضر بحقوق الأقلية فحسب، بل يضعف الثقة في الحوكمة، ويخلق فجوة بين الإدارة والمساهمين، وقد ينعكس سلبيًا على استقرار

نسب الموافقة المرتفعة التي نشهدها في كثير من الجمعيات تثير أسئلة مشروعة: هل طُرحت البدائل بجدية؟ هل أُتيح مجال لنقاش حقيقي؟ هل استُمع لاعتراضات الأقلية؟ أم أن القرار كان محسومًا قبل أن يبدأ الاجتماع؟

الأقلية ليست رقمًا هامشيًا. قد لا تملك القدرة على تغيير نتيجة التصويت، لكنها تملك حقًا جوهريًا لا تقل أهمية: حق السؤال، وحق الاعتراض، وحق الاطلاع، وحق المطالبة بالشفافية.

وعندما تُختزل هذه الحقوق في إجراءات شكلية، تفقد الجمعية دورها الرقابي، وتتحول إلى أداة لإضفاء الشرعية على قرارات مُعدّة سلفًا.

الأنظمة تكفل بوضوح حقوق المساهمين، بما في ذلك:

• طلب إدراج بنود على جدول الأعمال ضمن الأطر النظامية



استبيان «الاقتصادية»

أغسطس 2026

تنوع الأدوات الاستثمارية حياة للأسواق المالية

السؤال

هل تؤيد عودة
أداة الأجل والبيع
المستقبلية
إلى البورصة
من جديد؟نعم ☐لا ☐

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والتفاعل مع الملفات والقضايا الاقتصادية من أصحاب المصلحة من المساهمين والمستثمرين، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وتبادل وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكملاً للجهود وموجهاً لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين بالسوق المالي عموماً، حول قضية محددة مساهمة في إسراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين. ونطرح في استبيان أغسطس 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهو ملف «عودة أداة الأجل والبيع المستقبلية للبورصة».

التساؤل مستحق والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق وإعلاء الممارسة، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي متميز يتسم بالشفافية والجاذبية والريادة، وسؤال استبيان أغسطس يتمحور حول عودة أداة الأجل والبيع المستقبلية مرة أخرى للبورصة، خصوصاً وأنها أداة ناجحة وشهدت إقبال كبير وتاريخي، وذلك لتحقيق المزيد من التنوع في ظل عدم وجود أدوات مطابقة تحظى بذات النجاح والإقبال، كما أن مثل هذه الأدوات تعتبر حياة بالنسبة للأسواق المالية لتلبية رغبات ومتطلبات مختلفة، وتحقيق إيرادات وعمولات وتجذب شرائح عديدة.

يمكنكم المشاركة بأرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»عبر الواتساب
50300624عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700





تقرير البنك الوطني عن أسواق النقد

تقرير الوظائف الأمريكي يضعف مبررات رفع الفائدة واحتمالات انفراجة مضيق هرمز تدفع أسعار النفط للتراجع

مؤشر معهد إدارة التوريدات لقطاع التصنيع يقفز إلى 55.6 الأعلى في أربعة أعوام مع صمود القطاع أمام صدمة الطاقة

التعليق على أداء الأسواق

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني لقد هيمنت على تحركات الأسواق هذا الأسبوع قصتان رئيسيتان تمثلتا في انحسار حدة التوترات الجيوسياسية وتزايد مؤشرات ضعف سوق العمل الأمريكية. إذ انخفضت الوظائف غير الزراعية في الولايات المتحدة بمقدار 23 ألف وظيفة في يوليو، مقابل توقعات بإضافة 85 ألف وظيفة، مسجلة أول تراجع شهري منذ سنوات، فيما تم تعديل قراءة يونيو وخفضها بصورة حادة إلى 20 ألف وظيفة من 57 ألف في السابق. وعلى الرغم من تراجع معدل البطالة إلى 4.1%، إلا أن هذا التحسن جاء نتيجة انخفاض معدل المشاركة في سوق العمل وليس نتيجة لقوة التوظيف. وشكلت هذه البيانات ضربة واضحة للموقف المتشدد للأعضاء المعارضين داخل اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة، لاسيما أن مؤشرات الضعف كانت تتراكم على مدار الأسبوع، إذ تراجعت فرص العمل وفقاً لمسح فرص العمل ودوران العمالة (JOLTS) إلى 7.36 مليون فرصة، واستقرت طلبات إعانة البطالة الأولية عند 199 ألف طلب، في حين ارتفعت الطلبات المستمرة إلى 1.80 مليون، بما يعكس استمرار انخفاض معدلات تسريح الموظفين بالتزامن مع طول فترات البطالة. وفي المقابل، قفز مؤشر معهد إدارة التوريدات لنشاط التصنيع إلى أعلى مستوياته في أربعة أعوام عند 55.6، لترسم البيانات صورة لاقتصاد ما يزال يحقق نمواً، إلا أن قدرته على توليد الوظائف باتت أضعف. وفي الوقت ذاته، تراجعت علاوة مخاطر الحرب بصورة ملحوظة، مع اقتراب الإعلان عن إطار بوساطة تركية بين إيران وعمان لإعادة فتح مضيق هرمز، يستند إلى توفير ممر ملاحي مؤقت لمدة 60 يوماً وفق إحداثيات متفق عليها، وسط إشارات من مسؤولين إلى إمكانية التوصل إلى اتفاق قريباً. وشهدت أسعار مزيج خام برنت تقلبات حادة استجابة لهذه التطورات، قبل أن تتراجع مجدداً إلى قرب 80 دولار للبرميل مع تزايد فرص تحقيق انفراجة. وفي أوروبا، تصدر اليورو مكاسب العملات الرئيسية خلال الأسبوع، متجاوزاً مستوى 1.1540 أمام الدولار ومتجهاً نحو مستوى المقاومة عند 1.1600، بدعم من انحسار التوترات الجيوسياسية وارتفاع مؤشر مديري المشتريات لقطاع التصنيع في منطقة اليورو إلى 51.9، فيما سجل إنتاج المصانع أقوى وتيرة له منذ مارس 2022. وفي المملكة المتحدة، عاد قطاع الخدمات إلى النمو مع ارتفاع مؤشر مديري المشتريات إلى 52.1، بالتزامن مع صعود الثقة إلى أعلى مستوياتها في خمسة أشهر. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حافظ الين الياباني على المكاسب التي حققها بدعم من تدخل السلطات، واقترب من مستوى 157.00 أمام الدولار مع تراجع عائدات سندات الخزنة الأمريكية. وفي نيوزيلندا، قفز معدل البطالة إلى 5.6%، ليصل بذلك إلى أعلى مستوياته في عشر سنوات، ما عزز رهانات الأسواق على خفض بنك الاحتياطي النيوزيلندي لأسعار الفائدة. وعلى النقيض من ذلك، خالفت كندا اتجاه ضعف أسواق العمل بصورة لافتة، بعدما أضاف الاقتصاد 75 ألف وظيفة في يوليو، فيما انخفض معدل البطالة إلى أدنى مستوياته في عامين. أما أسواق الأسهم، فسجلت مستويات قياسية في بداية الأسبوع، إذ لامس مؤشر ستاندرد أند بورز



معدل الوظائف الشاغرة إلى 4.4%. وفي المقابل، ارتفعت عمليات التوظيف بمقدار 96 ألف إلى 5.35 مليون، بينما ظلت حالات تسريح الموظفين قرب أدنى مستوياتها التاريخية عند 1.77 مليون، واستقرت حالات الاستقالة عند 3.2 مليون، بما يشير إلى استمرار قدر من الثقة لدى العاملين. كما بلغت طلبات إعانة البطالة الأولية 199 ألف طلب، مقابل توقعات عند 205 آلاف، فيما تراجع متوسط الأربعة أسابيع إلى أدنى مستوياته في الدورة الحالية عند 198.75 ألف طلب. إلا أن طلبات الإعانة المستمرة ارتفعت بمقدار 24 ألف إلى 1.801 مليون. وتشير هذه المعطيات مجتمعة إلى أن سوق العمل ما يزال فيه وتيرة تسريح الموظفين ما تزال محدودة، في مقابل امتداد فترات البطالة، بما يشير إلى أن ضعف الطلب على العمالة يتركز في تباطؤ التوظيف الجديد، أكثر من كونه ناتجاً عن ارتفاع معدلات تسريح الموظفين.

تراجع الوظائف غير الزراعية بمقدار 23 ألف وظيفة في يوليو وتعديل قراءة يونيو إلى 20 ألف، فيما انخفض معدل البطالة إلى 4.1% نتيجة لتراجع معدلات المشاركة في سوق العمل

شكل تقرير الوظائف لشهر يوليو أبرز مفاجآت الأسبوع، إذ انخفض عدد الوظائف غير الزراعية بمقدار 23 ألف وظيفة، مقابل توقعات بإضافة 85 ألف وظيفة، مسجلاً أول تراجع شهري منذ سنوات، فيما تم تعديل قراءة يونيو وخفضها بصورة حادة إلى 20 ألف وظيفة من 57 ألف وفقاً للقراءة الأولية، بما أبقى اتجاه التوظيف بالكاد في المنطقة الإيجابية. وفي الوقت ذاته، تراجع معدل البطالة إلى 4.1% من 4.2%، إلا أن هذا التحسن جاء نتيجة انخفاض معدل المشاركة في سوق العمل، فيما تركزت خسائر الوظائف في قطاع التعليم الحكومي المحلي وتجارة التجزئة. وجاءت هذه البيانات

500 أعلى مستوياته على الإطلاق قرب 7,710 نقطة، في ظل تجاوز أكثر من أربع شركات من كل خمس توقعات الأرباح خلال موسم النتائج الحالي. إلا أن الأسواق دخلت لاحقاً في موجة من التذبذب عقب صدور تقرير الوظائف الذي جاء أضعف من التوقعات، إذ انقسم أثره بين دعم رهانات خفض أسعار الفائدة وإثارة المخاوف بشأن تباطؤ النمو. وفي أسواق السلع، ارتفعت أسعار الذهب خلال الأسبوع، بينما أنهى مؤشر الدولار تداولاته عند مستوى 99.539 نقطة.

الولايات المتحدة

قدم قطاع التصنيع الأمريكي أبرز مفاجآت الأسبوع الإيجابية، إذ ارتفع مؤشر مديري المشتريات لقطاع التصنيع الصادر عن معهد إدارة التوريدات إلى مستويات 55.6 في يوليو، متجاوزاً إلى حد كبير توقعات السوق البالغة 54.0، ليسجل أعلى قراءة منذ مايو 2022، ويواصل بذلك التوسع للشهر السابع على التوالي، بدعم من تسارع وتيرة كل من الإنتاج والتوظيف. وتشير قوة القراءة إلى أن القطاع الصناعي ينجح في استيعاب اضطرابات سلاسل الإمداد المرتبطة بالصراع وارتفاع تكاليف الطاقة بصورة أفضل من المتوقع، مستفيداً من الاستثمارات المرتبطة بإعادة توطين سلاسل الإنتاج، إلى جانب قوة الطلب من قطاع الدفاع.

تراجع فرص العمل الشاغرة إلى 7.36 مليون واستقرار طلبات إعانة البطالة عند 199 ألف وسط تباطؤ تدريجي في وتيرة التوظيف

رسمت بيانات سوق العمل خلال الأسبوع صورة متسقة لتباطؤ الزخم بوتيرة تدريجية ومنظمة. إذ تراجعت فرص العمل الشاغرة وفقاً لمسح (JOLTS) إلى 7.36 مليون فرصة في يونيو، من قراءة معدلة بالخفض بلغت 7.54 مليون، لتأتي دون توقعات السوق البالغة 7.44 مليون، فيما انخفض



عودة قطاع الخدمات البريطاني إلى النمو عند 52.1 نقطة وارتفاع مؤشر ثقة الأعمال إلى أعلى مستوياته



بعد مؤشرات المسح وطلبات إعانة البطالة التي عكست الاتجاه ذاته، لتضع عبء الإثبات بصورة أكبر على دعاة تشديد السياسة النقدية. فسوق العمل، الذي اتسم في الآونة الأخيرة بوتيرة بطيئة للتوظيف والتسريح على حد سواء، بات يظهر ضعفاً أكثر وضوحاً في جانب التوظيف. وعقب صدور التقرير، قلصت الأسواق بصورة حادة رهاناتها على رفع أسعار الفائدة في سبتمبر، بالتزامن مع تراجع عائدات سندات الخزنة قصيرة الأجل وانخفاض الدولار. وتتحول الأنظار الآن إلى بيانات مؤشر أسعار المستهلكين المقرر صدورها يوم الأربعاء. وقد تؤدي قراءة أضعف من المتوقع إلى تقليص مبررات المعارضين الداعين إلى رفع سعر الفائدة بدرجة كبيرة، في حين أن ظهور مفاجأة صعوديه مدفوعة بارتفاع أسعار الطاقة قد تضع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة أمام معادلة أكثر تعقيداً بين ضعف سوق العمل وعدم اكتمال مسار انحسار التضخم.

كندا تخالف الاتجاه: إضافة 75 ألف وظيفة في يوليو وتراجع معدل البطالة إلى أدنى مستوياته في عامين

خالف سوق العمل الكندي الاتجاه السائد بصورة لافتة، إذ جاءت بياناته قوية في صباح اليوم ذاته الذي خيبت فيه بيانات التوظيف الأميركية التوقعات. وأضاف الاقتصاد الكندي 75.1 ألف وظيفة في يوليو، أي أكثر من أربعة أضعاف التوقعات البالغة 17.8 ألف وظيفة، فيما تراجع معدل البطالة إلى 6.4% مقابل 6.5% في السابق، مسجلاً أدنى مستوياته في عامين. وتدعم هذه البيانات رؤية بنك كندا الأكثر تفاؤلاً تجاه آفاق النمو، في ظل المؤشرات الدالة على نمو الاقتصاد خلال الربع الثاني من العام بنحو 2.5% على أساس سنوي، بدعم من اتساع نطاق الإنفاق الاستهلاكي وتحسن الصادرات والاستثمار. كما تعزز النتائج مبررات الإبقاء على سعر الفائدة دون تغيير عند 2.25%، لاسيما مع استقرار معدل التضخم، باستثناء البنزين، بالقرب من المستوى المستهدف عند 2.2%. واستفاد الدولار الكندي من قوة البيانات المحلية والضعف الواسع للدولار الأميركي. إلا أن التطورات الإيجابية بشأن مضيق هرمز تحمل أثراً متباينة بالنسبة لكندا، إذ يضغط تراجع أسعار النفط على معدلات التبادل التجاري، في حين يدعم انحسار المخاطر الجيوسياسية إقبال المستثمرين على المخاطر.

المملكة المتحدة

إنتاج المصانع في منطقة اليورو يسجل أعلى مستوياته منذ العام 2022

كان اليورو المستفيد الأبرز خلال الأسبوع من التطورات الإيجابية بشأن مضيق هرمز، إذ واصلت العملة الموحدة ارتفاعها مع بدء الأسواق في تسعير تراجع الضغوط المرتبطة بالطاقة، التي مثلت إحدى أبرز نقاط ضعف اقتصاد منطقة اليورو خلال فترة الصراع. كما تلقت العملة دعماً من البيانات الاقتصادية، إذ ارتفع مؤشر مديري المشتريات لقطاع التصنيع في منطقة اليورو إلى 51.9 في يوليو، فيما صعد مؤشر الإنتاج إلى 52.9، مسجلاً أقوى قراءة منذ مارس 2022. وجاء ذلك على الرغم من النمو الهامشي في الطلبات الجديدة وتراجع طلبات التصدير في كل من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا والنمسا، في حين تباطأ تضخم تكاليف المدخلات إلى أدنى مستوياته في خمسة أشهر. وعلى صعيد السياسة النقدية، أشار عدد من مسؤولي البنك المركزي الأوروبي إلى أن الضغوط السعرية الناجمة عن الصراع قد تستدعي مواصلة رفع أسعار الفائدة، فيما تسعر الأسواق حالياً احتمالاً بنحو 75% لرفع سعر الفائدة خلال الاجتماع المقبل.

عودة قطاع الخدمات البريطاني إلى النمو عند 52.1 نقطة

عاد قطاع الخدمات البريطاني، الذي يمثل الجزء الأكبر من الاقتصاد، إلى دائرة التوسع في يوليو، إذ سجلت القراءة النهائية لمؤشر مديري المشتريات 52.1، بعد رفعها مقارنة بالقراءة الأولية البالغة 51.8، وبفارق واضح عن مستوى 48.8 المسجل في يونيو، لينهي بذلك شهرين متتاليين من الانكماش. وارتفعت الطلبات الجديدة للمرة الأولى منذ فبراير، بدعم من تحسن الإنفاق الاستهلاكي وزيادة الطلب على

والهبوط إلى سوق اتسم باتجاه أحادي على مدى أشهر. إلا أنه على الرغم من ذلك، فإن اتساع فارق أسعار الفائدة مع الاحتياطي الفيدرالي بنحو 260 نقطة أساس يبقي جاذبية استراتيجيات الاستفادة من فروق أسعار الفائدة قائمة، وإن أصبحت تكلفة الاحتفاظ بهذه المراكز أعلى في ظل تزايد مخاطر التدخل في سوق الصرف. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الين الياباني عند مستوى 157.78.

ارتفاع البطالة في نيوزيلندا إلى أعلى المستويات المسجلة في عقد عند 5.6%

سجل سوق العمل النيوزيلندي أبرز المفاجآت السلبية في المنطقة، إذ ارتفع معدل البطالة إلى 5.6% خلال الربع الثاني من العام، مسجلاً أعلى مستوياته في عشر سنوات ومتجاوزاً توقعات السوق البالغة 5.4%، مقابل 5.3% في الربع السابق. وجاء ذلك على الرغم من ارتفاع معدلات التوظيف بنسبة 0.5% على أساس ربع سنوي، بأفضل من المتوقع، في ظل صعود معدل المشاركة في سوق العمل إلى 70.7% وارتفاع معدل نقص استخدام العمالة إلى 13.8% من 12.9%. وفي الوقت ذاته، ظل نمو أجور القطاع الخاص عند نحو 2.0%، دون معدل تضخم أسعار المستهلكين البالغ 4.1%، ما أدى إلى تراجع الدخول الحقيقية. ودفعت هذه التطورات الأسواق إلى تعزيز رهاناتها على خفض بنك الاحتياطي النيوزيلندي لسعر الفائدة، وهو ما انعكس في تراجع واسع النطاق للدولار النيوزيلندي عقب صدور البيانات.

خدمات التكنولوجيا، فيما تباطأ تضخم تكاليف المدخلات إلى أدنى مستوياته منذ فبراير على خلفية انخفاض تكاليف الوقود والغاز. كما ارتفعت ثقة الأعمال إلى أعلى مستوى في خمسة أشهر، بدعم من تنامي الآمال في تحسن الاستقرار العالمي. وفي المقابل، واصل التوظيف تراجع له للشهر الثاني والعشرين على التوالي، وإن كان بأبطأ وتيرة منذ أكتوبر 2025. وتأتي هذه البيانات بعد أسبوع من قرار لجنة السياسة النقدية في بنك إنجلترا الإبقاء على سعر الفائدة عند 3.75% بأغلبية ستة أصوات مقابل ثلاثة، في قرار اتسم بميل نسبي إلى التشدد، بما يدعم سيناريو الهبوط السلس للاقتصاد ويمنح البنك مساحة لمواصلة التريث في تعديل السياسة النقدية، لاسيما مع انحسار الضغوط التضخمية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط.

وأنهى الجنيه الاسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3488.

آسيا والمحيط الهادئ

الين الياباني يرسخ مكانه قرب مستوى 157.50 في ظل استمرار تدخل السلطات لدعم العملة

أمضى الين الياباني الأسبوع في ترسيخ المكاسب التي حققها عقب التحركات المنسوبة إلى تدخل وزارة المالية اليابانية في أواخر يوليو، والتي دفعت تداولات الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني من مستويات تجاوزت 163.00 إلى نحو 157.80. واستقرت التداولات لاحقاً بالقرب من 157.50، في ظل عودة التوازن النسبي بين مخاطر الصعود

مجلس الإدارة يوصي بتوزيع نقدي بقيمة 3 فلس للسهم الواحد عن فترة الستة شهور

96.6% نمو في صافي أرباح العملية للطاقة للنصف الأول من 2026

مليون د.ك.	النصف الأول 2026	النصف الأول 2025	التغيير على أساس سنوي
الإيرادات	18.1	13.5	34.4%
الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والإطفاء	9.0	7.0	28.3%
صافي الربح	4.4	2.2	96.6%
ربحية السهم (فلس)	7.72	5.96	29.5%

أعلنت الشركة العملية للطاقة، الشريك المحلي الأول والرائد في خدمات التنقيب والإنتاج المتكاملة في الكويت، والمالكة والمشغلة لأحدث أسطول حفارات في المنطقة، نتائجها المالية للنصف الأول المنتهي في 30 يونيو 2026

أبرز النتائج:

أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية مرحلية بواقع 3 فلس للسهم الواحد عن النصف الأول من عام 2026، بإجمالي يبلغ نحو 1.7 مليون د.ك.، وهي أول توزيعات نقدية مرحلية للشركة، بما يعكس الالتزام بتحقيق عوائد مستدامة للسادة المساهمين. بلغ سجل الأعمال المتعاقد عليه مستوى قياسياً عند نحو 349 مليون د.ك.، موزعاً بنسبة 61% تقريباً لخدمات الحفر و 39% لخدمات حقول النفط، مما يوفر رؤية واضحة للإيرادات على مدى سنوات عدة. نمت الإيرادات بنسبة 34.4% على أساس سنوي لتصل إلى 18.1 مليون د.ك.، مدفوعة بشكل رئيسي بالمساهمة الكاملة على مدى ستة أشهر للحفارات العشر الجديدة التي تم تشغيلها خلال عام 2025، حيث شغلت الشركة 20 حفارة طوال الفترة مقارنةً بمساهمة جزئية في الفترة المماثلة من العام السابق.

ارتفعت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة 28.3% على أساس سنوي لتصل إلى 9.0 مليون د.ك.، بهامش بلغ 49.8%، وهو ما يتماشى مع التوجيهات المالية التي قدمتها الشركة عند الإدراج.

تضاعف صافي الربح تقريباً، مرتفعاً بنسبة 96.6% على أساس سنوي ليصل إلى 4.4 مليون د.ك.، مما يعكس المساهمة الكاملة خلال الفترة لأسطول الحفارات الموسّع، واستقرار الهوامش التشغيلية الأساسية.

ارتفع التدفق النقدي من العمليات التشغيلية بنسبة 48.1% على أساس سنوي ليصل إلى 5.4 مليون د.ك.، تماشياً مع النمو في الربحية.

استثمرت الشركة 20.5 مليون د.ك. خلال الفترة في توسعة الأسطول ومنصات خدمات حقول النفط الجديدة، ليصل إجمالي الممتلكات والآلات والمعدات إلى 142.7 مليون د.ك.

تحسّنت نسبة صافي المديونية إلى حقوق الملكية من 1.65 مرة إلى 0.84 مرة على أساس سنوي، مع تجاوز إجمالي حقوق الملكية 86 مليون د.ك.، مما يعكس هيكل رأس مال أقوى وأكثر مرونة.

تم تنفيذ 202 عملية نقل للحفارات خلال الفترة، مقارنةً بعدد 100 عملية في النصف الأول من عام 2025، مع محافظة الأسطول على معدل تشغيل بلغ 100% وعدم تسجيل أي حوادث تتعلق بالصحة والسلامة والبيئة.

وتعليقاً على نتائج الشركة، قال رئيس مجلس إدارة الشركة العملية للطاقة، الشيخ / مبارك عبدالله المبارك الصباح: «يعكس النصف الأول من عام 2026 قوة أداء الشركة العملية للطاقة، حيث تضاعف صافي الربح تقريباً على أساس سنوي، وبلغ سجل الأعمال المتعاقد عليه مستوى قياسياً عند نحو 349 مليون د.ك. والتزاماً بتحقيق عوائد مستدامة للسادة المساهمين، أوصى مجلس الإدارة للجمعية العمومية باعتماد أول توزيعات نقدية مرحلية للشركة بواقع 3 فلس للسهم الواحد. وتظل الشركة



أحمد محمد العجلان



الشيخ/ مبارك عبدالله المبارك الصباح



الشركة العملية للطاقة (ش.م.ك.ع)
Action Energy Company (K.S.C.P)

الخدمات ذات القيمة الأعلى. ومع تأمين التمويل اللازم لتنفيذ سجل الأعمال، وتشغيل الحفارات السبع قيد التطوير، وخطوط الخدمات الجديدة، فإن الشركة في موقع قوي لمواصلة النمو، مع التركيز على تحقيق قيمة طويلة الأمد لشركات النفط الوطنية، وشركائنا، والسادة المساهمين.

نظرة على الأداء التشغيلي لمجالات أعمال الشركة:

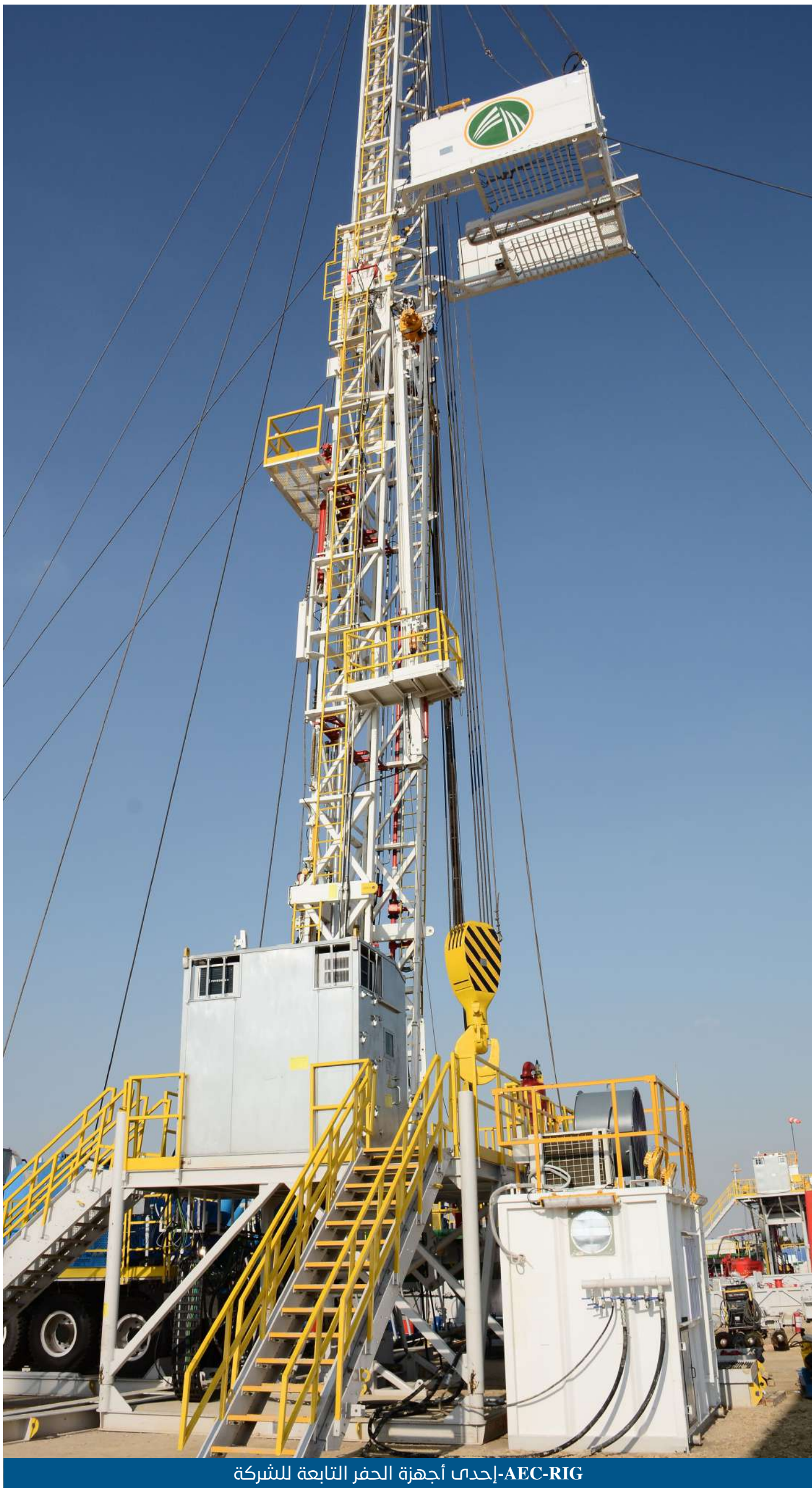
أولاً: خدمات الحفر

تشكل خدمات الحفر وإصلاح الآبار نحو 61% من إجمالي سجل أعمال الشركة، بمتوسط مدة متبقية للعقود يبلغ 5 سنوات. وخلال النصف الأول من عام 2026، شغلت الشركة العملية للطاقة 20 حفارة طوال الفترة. وحافظ الأسطول على معدل تشغيل بلغ 100% خلال الفترة، بدعم من برامج الصيانة الوقائية المنضبطة والمعايير التشغيلية المعتمدة

العملية للطاقة ملتزمة بالتميز التشغيلي، وتحقيق قيمة مضافة للسادة المساهمين، وتعزيز موقعها كشريك وطني موثوق يدعم طموحات دولة الكويت في قطاع الطاقة.

ومن جانبه، أضاف عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة، أحمد محمد العجلان: “تؤكد نتائج النصف الأول من عام 2026 قدرة منصتنا التشغيلية على التوسع، ونجاح تنفيذ استراتيجية تنوع خطوط الخدمات. فقد نمت الإيرادات بنسبة 34.4% على أساس سنوي، وارتفع صافي الربح بنسبة 96.6%، فيما استثمرت الشركة مبلغ 20.5 مليون د.ك. في توسعة الأسطول وخطوط الخدمات الجديدة. كما بلغ سجل الأعمال المتعاقد عليه مستوى قياسياً عند نحو 349 مليون د.ك.، مع ارتفاع مساهمة خدمات حقول النفط إلى 39% من إجمالي الأعمال، بما يعكس التقدم المحرز في استراتيجية التنوع نحو

الربح التشغيلي يصل إلى 17.11 مليون دينار كويتي وربحية السهم بلغت 68.42 فلساً



AEC-RIG - إحدى أجهزة الحفر التابعة للشركة

ربحية جيد. وعلى المدى المتوسط، تستهدف الشركة مزيجاً من الإيرادات بنسبة 60% تقريباً لخدمات الحفر و40% لخدمات حقول النفط، وتعتمد الإبقاء على نسبة صافي المديونية إلى حقوق الملكية دون 1.25 مرة. ومن المتوقع تمويل الالتزامات الرأسمالية القائمة البالغة 23.2 مليون د.ك. كما في 30 يونيو 2026 من خلال التسهيلات المصرفية المعتمدة غير المسحوبة والتدفقات النقدية التشغيلية. وتواصل الشركة العملية للطاقة متابعة المستجندات الإقليمية عن كثب، مع الحفاظ على تركيزها على تقديم خدمات عالية الجودة وتحقيق قيمة مستدامة طويلة الأمد للسادة المساهمين.

الغاطسة وأسلاك الرفع والتنزيل ومولدات البخار والحفارات السبع الجديدة، وتنفيذ سجل الأعمال القياسي، وتوسعة الأسطول والجاهزية التشغيلية، والتنويع نحو خدمات حقول النفط ذات القيمة الأعلى، والحفاظ على الانضباط المالي والسلامة والتميز التشغيلي.

وتتوقع الشركة أن تظل هوامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء متوافقة مع التوجيهات المقدمة عند الإدراج، مع التشغيل الكامل لسجل الأعمال المتعاقد عليه ووصول الحفارات الجديدة إلى مستوى التشغيل المستقر، فيما يُتوقع أن تتمتع منصة المضخات الكهربائية الغاطسة بهامش

منذ تأسيس الشركة. كما تم تنفيذ ما مجموعه 202 عملية نقل للحفارات خلال النصف الأول، مقارنةً بعدد 100 عملية في الفترة المماثلة من عام 2025، مما يعكس النشاط الكامل لأسطول إصلاح الآبار الموسّع وجدول الحفر لدى شركة نفط الكويت. وارتفعت إيرادات خدمات الحفر بنسبة 39.0% على أساس سنوي لتصل إلى 13.99 مليون د.ك.، فيما نمت إيرادات تأجير ونقل الحفارات بنسبة 13.8% لتصل إلى 3.23 مليون د.ك.

ثانياً: خدمات حقول النفط

تمثل خدمات حقول النفط نحو 39% من سجل أعمال الشركة، بمتوسط مدة متبقية للعقود يتراوح بين 6 و7 سنوات. وخلال النصف الأول من عام 2026، واصلت الشركة المضي قدماً في تشغيل خطوط خدمات المضخات الكهربائية الغاطسة (ESP)، وأسلاك الرفع والتنزيل (Slickline)، ومولدات البخار ذات المرور الواحد (OTSG) وفق الجدول الزمني المقرر، مستثمرةً 5.5 مليون د.ك. في هذه الخطوط الخدمية خلال الفترة. كما ارتفعت الإيرادات التشغيلية الأخرى، والتي تشمل الخدمات المساندة وخدمات الفحص، بنسبة 60.8% على أساس سنوي لتصل إلى 0.85 مليون د.ك. ويعزز التوسع المستمر في هذا القطاع تنوع مصادر إيرادات الشركة ويعمّق تكاملها عبر سلسلة القيمة في أنشطة التنقيب والإنتاج.

المستجندات الاستراتيجية:

بلغ إجمالي سجل الأعمال المتعاقد عليه لدى الشركة مستوى قياسياً عند نحو 349 مليون د.ك. كما في 30 يونيو 2026، موزعاً بنسبة 61% تقريباً لخدمات الحفر و39% لخدمات حقول النفط، بما يعكس التوسع المستمر في منصة خدمات حقول النفط إلى جانب أنشطة الحفر الأساسية.

كما أبرمت الشركة خلال الفترة اتفاقية تأسيس مشروع استراتيجي مشترك مع شركة “كيلتون (Kellton)”，وهي شركة عالمية متخصصة في التحول الرقمي وتقنيات المؤسسات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، بهدف تسريع التحول الرقمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي في قطاع الطاقة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقد أدّت المستجندات الجيوسياسية الإقليمية خلال الفترة إلى بعض الارتفاع في تكاليف الخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد، إلا أن العمليات التشغيلية وتنفيذ العقود وأنشطة العملاء استمرت دون أي انقطاع جوهري، ولم تُرصد أي مؤشرات على انخفاض القيمة.

التوزيعات النقدية المرحلية:

أوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح نقدية مرحلية بواقع 3 فلوس للسهم الواحد عن فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2026، بإجمالي يبلغ نحو 1.7 مليون د.ك. وتُعد هذه أول توزيعات نقدية مرحلية تقوم بها الشركة، بما يتماشى مع توجهها المعلن نحو اعتماد التوزيعات النقدية على أساس نصف سنوي.

نظرة مستقبلية:

تدخل الشركة العملية للطاقة النصف الثاني من عام 2026 برؤية قوية للإيرادات مدعومةً بسجل أعمال متعاقد عليه يبلغ 349 مليون د.ك.، ومعدل تشغيل كامل للأسطول، وخط واضح من عمليات تشغيل الحفارات الجديدة وعقود خدمات حقول النفط الجاري تنفيذها. وتظل الأولويات الاستراتيجية للشركة للفترة المتبقية من العام مرتكزة على تشغيل خطوط خدمات المضخات الكهربائية

عرض حصري على شبكة وجهات طيران الجزيرة يسري من 9 إلى 15 أغسطس

طيران الجزيرة تطلق عرض نهاية الصيف بخصومات تصل إلى 30% على أسعار التذاكر



أطلقت طيران الجزيرة، شركة الطيران منخفضة التكلفة الرائدة في الكويت، عرض نهاية الصيف الذي يمنح المسافرين خصومات تصل إلى 30% على أسعار التذاكر عبر شبكة وجهاتها ويوفر لهم فرصة جديدة للتخطيط لعطلة بأسعار مميزة قبل انتهاء موسم الصيف.

ويسري العرض على الحجوزات التي تتم خلال الفترة من 9 إلى 15 أغسطس 2026 باستخدام الرمز الترويجي J9SUM30، وللسفر خلال الفترة من 9 أغسطس وحتى 30 سبتمبر 2026.

وقال بول كارول، رئيس القطاع التجارية في طيران الجزيرة:

«لا يزال هناك متسع من الوقت للاستمتاع بموسم السفر هذا الصيف. فبطرح خصومات تصل إلى 30% على أسعار التذاكر عبر شبكة وجهاتنا، نوفر لعملائنا فرصة جديدة للتخطيط لعطلة في اللحظات الأخيرة لزيارة الأهل والأصدقاء أو الاستمتاع بإجازة يحتاجون إليها. في طيران الجزيرة، نواصل التزامنا بجعل السفر أكثر سهولة وفي متناول الجميع بأسعار تنافسية وخيارات متنوعة عبر شبكة وجهاتنا المتنامية.» بهذا العرض الذي يغطي شبكة وجهات

إتمام الحجز. للحجز، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني jazeeraairways.com أو استخدام تطبيق طيران الجزيرة للهواتف الذكية.

ويمكن للعملاء الاستفادة من العرض من خلال الحجز عبر الموقع الإلكتروني لطيران الجزيرة أو تطبيقها للهواتف الذكية، وإدخال الرمز الترويجي J9SUM30 عند

طيران الجزيرة، يمكن للمسافرين الاختيار من بين العديد من الوجهات في الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا الوسطى وجنوب آسيا وأفريقيا.

عطائورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



دراسة مخبرية: مزيج العسل والزنجبيل يُظهر نشاطًا واعدًا في مكافحة بعض البكتيريا

الخبير المجددي: نحرص على تعزيز ثقافة الاستهلاك الصحيح لمنتجات النحل



أكد خبير تربية النحل وإنتاج العسل، ومدير شركة معجزة الشفاء، محمد قاسم المجددي، أن نشر الثقافة الغذائية السليمة وتعزيز وعي المستهلك بالمعلومات العلمية الموثوقة حول عسل النحل ومنتجاته يمثلان أحد أهم مرتكزات عمل الشركة، مشددًا على أن تناول الفوائد الصحية للعسل يجب أن يستند إلى الأدلة العلمية والدراسات البحثية الموثقة، بعيدًا عن المبالغات أو الادعاءات التي تفتقر إلى السند العلمي.

وأوضح المجددي أن العديد من الأبحاث العلمية تناولت الخصائص الحيوية لمزيج العسل والزنجبيل، لما يحتويه من مركبات طبيعية ذات نشاط بيولوجي قد يساهم في مقاومة البكتيريا، لافتًا إلى أن دراسة مخبرية نُشرت عام 2011 في International Journal of Research in Pharmaceutical and Biomedical Sciences توصلت إلى أن مستخلص الزنجبيل الممزوج بالعسل أظهر نشاطًا لمكافحة البكتيريا، من بينها Staphylococcus aureus و Bacillus cereus و Klebsiella pneumoniae و Salmonella typhi.

وأضاف: كما أوضحت الدراسة، هذه النتائج تقتصر على التجارب المخبرية، ولا تُعد دليلًا كافيًا على الفعالية، الأمر الذي يستوجب إجراء المزيد من الدراسات السريرية حول هذا المزيج الذي توصلت الدراسة إلى نتائج مبشرة عنه.

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية
بريد الكتروني
دعم فني



www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567



الخليج لا ينتظر السائح... بل يصنع صناعة السياحة

من بيع الغرفة والمقعد إلى امتلاك الرحلة كاملة

استثمارات المنطقة تعيد رسم خريطة الاقتصاد السياحي العالمي

تستثمر في الطبيعة، والبحرين في سهولة الوصول، والكويت تملك فرصة كبيرة لتحويل موقعها وقوتها الشرائية وتراثها البحري إلى منتج سياحي منافس. المعادلة الجديدة واضحة: السائح ليس نهاية الرحلة الاقتصادية، بل بدايتها. ومن يملك الطيران والفندق والحدث والتقنية والهوية المحلية، لا يستقبل الإنفاق فقط... بل يحتفظ بأكبر جزء من قيمته داخل الاقتصاد.

منظومة استثمار تنتج الوظائف، وتحرك العقار، وتوسع النقل، وتدعم المشروعات الصغيرة، وتفتح أسواقًا جديدة لرأس المال الخاص. والأقوى أن دول المجلس لا تتحرك كنسخ متشابهة؛ لكل دولة شخصيتها ومنتجها، بينما يصنع التكامل الإقليمي سوقًا واحدة متعددة التجارب. السعودية توسع حجم السوق، والإمارات ترفع معايير الاتصال والخدمة، وقطر تربط الفعاليات بالضيافة، وعمان

قبل سنوات كان السؤال: كم سائحًا سيزور الخليج؟ أما اليوم فقد تغير السؤال جذريًا: كم صناعة ستنشأ حول هذا السائح؟ فالمنطقة لم تعد تراهن على فندق ممتلئ أو رحلة جوية إضافية، بل تبني اقتصادًا متكاملًا يبدأ من المطار ولا ينتهي عند الفعالية أو المطعم أو منصة الحجز الرقمية. هذه هي النقطة الأهم: السياحة الخليجية تتحول من قطاع خدمي إلى

الفنادق العقار الذي يبيع تجربة

الفندق الخليجي الجديد لم يعد مبنى للإقامة فقط؛ إنه منصة تجمع الطعام والترفيه والتجزئة والعمل والفعاليات. ومع تحسن السيولة وعودة شهية المستثمرين للفنادق عالميًا في 2026، تمتلك المنطقة ميزة إضافية: مشروعات جديدة قابلة للتصميم حول تجربة الضيف منذ البداية. الرهان الرابع ليس في زيادة عدد الغرف وحدها، بل في رفع إنفاق الزائر وإطالة إقامته وربط الفندق بالمدينة.

شركات الطيران المقعد يتحول إلى منصة رقمية

المنافسة الجوية لم تعد على السعر والوجهة فقط، بل على الزمن الذي يقضيه المسافر داخل الرحلة. وصول الإنترنت فائق السرعة إلى الطائرات الخليجية يحول المقعد إلى مكتب وشاشة وسوق متصل. وقد تجاوزت اتصالات «ستارلينك» على رحلات طيران الإمارات مليون اتصال خلال سبعة أشهر؛ مؤشر على أن تجربة السفر الرقمية أصبحت أصلًا تجاريًا، لا خدمة تكميلية.

الكويت الفرصة التي تنتظر منتجًا لا إعلانًا

تملك الكويت عناصر لا تُشتري بسهولة: قوة شرائية مرتفعة، وموقعًا قريبًا من أسواق خليجية وعربية كبيرة، وواجهة بحرية، وذاكرة تجارية وثقافية ثرية. لكن تحويل هذه العناصر إلى عائد يحتاج إلى منتج واضح: عطلة قصيرة مصممة للعائلة الخليجية، وبرنامج فعاليات معلنة مبكرًا، وتجارب بحرية وتراثية قابلة للحجز، وشراكة حقيقية بين الناقلات والفنادق والمجمعات والمطاعم. النجاح لن يقاس بعدد الحملات الإعلانية، بل بعدد الليالي التي يضيفها الزائر، وحجم إنفاقه الذي يبقى داخل السوق الكويتي.

هل تعلم

اختيار الدوحة «عاصمة السياحة الخليجية لعام 2026» لا يمثل تكريرًا لمدينة فقط، بل يعكس اتجاهًا خليجيًا لصناعة رزنامة مشتركة للفعاليات والوجهات. وفي الوقت نفسه أكد وزراء السياحة بدول المجلس استمرار دعم الاستثمارات والمشروعات السياحية وتعزيز التكامل بين الجهات الخليجية.

بوصلة الاستثمار

أين توجد الأرباح الجديدة؟

الفرص القادمة لا تقتصر على بناء الفنادق الكبرى. هناك سوق متسعة لإدارة الوجهات، والنقل السياحي، والمطابخ المحلية، وتنظيم الفعاليات، والتقنيات التي تجمع الحجز والدفع والبرنامج في تطبيق واحد. المستثمر الذكي لن يسأل فقط: أين أبني؟ بل سيسأل: أي جزء من رحلة السائح ما زال بلا حل؟ هناك تبدأ الشركة الجديدة... وهناك تتولد القيمة الأعلى.

عين على السياحة

التأشيرة الخليجية... عندما تصبح الحدود منتجًا اقتصاديًا

القيمة الحقيقية لأي تسهيل خليجي مشترك ليست فقط في سرعة العبور، بل في تحويل الرحلة الواحدة إلى برنامج متعدد الدول. كل ليلة إضافية، ورحلة داخلية، وتسوق، ومطعم، وفعالية تعني إنفاقًا جديدًا يتوزع على اقتصادات المنطقة ويمنح الشركات الصغيرة نصيبًا أكبر من النمو.

ديون اليابان تتجاوز 214% من الناتج المحلي



أشارت وزارة المالية اليابانية في صحيفة حقائق المالية العامة اليابانية 2026 الصادرة في إبريل الماضي إلى أن نسبة الدين الحكومي الإجمالي إلى الناتج المحلي بنهاية 2025 ليست الأعلى فقط بين الدول المتقدمة الكبرى، بل الأعلى على مستوى العالم، إذ تبلغ نحو 214.5%، مقارنة مع 134.7% في إيطاليا، و122.3% في الولايات المتحدة .

ورغم أن الدين الحكومي الياباني يُعد الأكبر بين الاقتصادات المتقدمة، فإنه لم يدفع الاقتصاد إلى أزمة ديون على غرار تجارب دول أخرى مثل اليونان والأرجنتين، ويرجع ذلك جزئيًا إلى طبيعة حائزيه. فبحسب النشرة الشهرية لوزارة المالية اليابانية الصادرة في إبريل الماضي، يمتلك بنك اليابان وحده نحو 43% من السندات الحكومية القائمة حتى نهاية 2025، مقابل نحو 16% للبنوك، و14% لشركات التأمين، و6% لصناديق التقاعد، بينما لا تتجاوز حصة المستثمرين الأجانب 13%.

ويعني احتفاظ المؤسسات المحلية بالغالبية العظمى من الدين أن الحكومة أقل اعتمادًا على التمويل الخارجي وأقل عرضة لهروب رؤوس الأموال أو موجات البيع المفاجئة، كما أن إصدار الدين بالين يمنح اليابان مرونة أكبر في تمويل التزاماتها، وهو ما ساعدها على تحمل مستويات مرتفعة من المديونية ل عقود دون الوقوع في أزمة تمويل سيادية.

مساهمة السفر والسياحة في اقتصاد الإمارات ترتفع إلى 84.9 مليار دولار بحلول 2036



كما يُتوقع ارتفاع الإنفاق المحلي إلى 20.2 مليار دولار، بمعدل نمو سنوي قدره 3%.

واستحوذ السفر الترفيهي على 83.4% من إجمالي الإنفاق السياحي خلال 2025، بقيمة 60.9 مليار دولار، مقابل 12.1 مليار دولار لسفر الأعمال. ويتوقع التقرير ارتفاع القيمتين إلى 77.8 مليار دولار و15.2 مليار دولار على الترتيب بحلول 2036.

استثمارات متنامية

جذب قطاع السفر والسياحة استثمارات رأسمالية بقيمة 9.4 مليار دولار خلال 2025، ويتوقع المجلس ارتفاعها إلى 13.8 مليار دولار بحلول 2036، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 5.4%، لتشكّل 5.5% من إجمالي الاستثمارات في الإمارات.

واحتلت الإمارات المرتبة الثامنة عالميًا من حيث إنفاق الزوار الدوليين، والمرتبة 18 في المساهمة المباشرة للسفر والسياحة في الناتج المحلي، والمرتبة 23 في إجمالي المساهمة الاقتصادية للقطاع.

وتصدرت الهند الأسواق المصدرة للزوار إلى الإمارات خلال 2025 بحصة 14%، تلتها المملكة المتحدة بنسبة 9% وروسيا بنسبة 8%، ثم الصين والسعودية بنسبة 5% لكل منهما.

4.8% خلال الفترة من 2026 إلى 2036. أكثر من مليون وظيفة

دعم قطاع السفر والسياحة نحو 947.1 ألف وظيفة خلال 2025، بما يمثل 13.6% من إجمالي الوظائف في الإمارات، بينها نحو 487.6 ألف وظيفة مرتبطة مباشرة بالأنشطة السياحية.

ويتوقع التقرير ارتفاع إجمالي الوظائف التي يدعمها القطاع إلى نحو 1.17 مليون وظيفة بحلول 2036، لتشكّل 14.5% من سوق العمل، فيما يتجاوز عدد الوظائف المباشرة 601 ألف وظيفة.

كما يُرجح أن يضيف القطاع نحو 266.5 ألف وظيفة خلال الفترة من 2026 إلى 2036، بمعدل نمو سنوي قدره 2.6%.

ارتفاع إنفاق الزوار

بلغ إنفاق الزوار الدوليين في الإمارات 56.9 مليار دولار خلال 2025، مستحوذًا على 77.9% من إجمالي الإنفاق السياحي الداخلي، مقابل 16.1 مليار دولار للإنفاق المحلي. ويتوقع المجلس ارتفاع إنفاق الزوار الدوليين إلى 72.8 مليار دولار بحلول 2036، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 6.4%، بالتزامن مع وصول عدد السياح الدوليين إلى نحو 48.85 مليون سائح.

تتجه مساهمة قطاع السفر والسياحة في اقتصاد الإمارات إلى الارتفاع من 68.5 مليار دولار (251.3 مليار درهم) خلال 2025 إلى 84.9 مليار دولار (311.7 مليار درهم) بحلول 2036، بزيادة تتجاوز 16.4 مليار دولار. وذلك بالتزامن مع نمو الوظائف وإنفاق الزوار والاستثمارات خلال العقد المقبل، وفقًا لأحدث تقرير للأثر الاقتصادي صادر عن المجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC).

وبلغ إجمالي مساهمة السفر والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات 68.5 مليار دولار خلال 2025، بنمو سنوي قدره 3%، بما يعادل 11.9% من إجمالي الاقتصاد. وقد تجاوزت مساهمة القطاع مستويات عام 2019 بنسبة 22.2%، مدفوعة بالأثر المباشر للأنشطة السياحية، إلى جانب الاستثمارات وسلاسل التوريد والإنفاق والدخل الناتج عن الوظائف المرتبطة بالقطاع.

هذا وسجلت المساهمة المباشرة للسفر والسياحة 33.5 مليار دولار خلال 2025، بما يعادل 5.8% من الناتج المحلي الإجمالي، ويتوقع المجلس ارتفاعها إلى 42 مليار دولار في 2036.

أما إجمالي الأثر الاقتصادي للقطاع، فمن المتوقع أن يصل إلى 84.9 مليار دولار، بمعدل نمو سنوي مركب قدره

15 مليار دولار تكلفة بناء خط أنابيب لنقل النفط من البصرة إلى شمال العراق



برميل يومياً منذ بداية أغسطس، يُصدّر منه 1.7 مليون برميل يومياً. وتتجاوز قيمة الاستثمارات المرتبطة بمشاريع شركة «شيفرون» الأميركية في العراق 150 مليار دولار في حال اكتمالها، بحسب تصريحات سابقة لوزير النفط العراقي.

كروك-جيهان لرفع التدفقات عبر تركيا إلى نحو 600 ألف برميل يومياً، ضمن استراتيجية تستهدف تقليل الاعتماد على الطرق البحرية المعرضة للمخاطر في مضيق هرمز. وقدر العبادي خلال مؤتمر صحفي عُقد في العاصمة العراقية بغداد اليوم، إنتاج البلاد من النفط بنحو 2.7 مليون

اتفقت وزارة النفط العراقية مع تحالف نفطي عالمي تقوده شركة شيفرون الأميركية، على بناء خط أنابيب لنقل النفط الخام من البصرة إلى أقصى شمال العراق، بطاقة تصل إلى مليوني برميل يومياً وبتكلفة تقديرية تبلغ 15 مليار دولار، وذلك بحسب وزير النفط العراقي باسم العبادي.

وتواصل «شيفرون» محادثاتها مع بغداد لإعداد دراسات فنية وتقييم مسارات محتملة لخطوط أنابيب لنقل الخام خارج العراق بما يتيح تجاوز مضيق هرمز، الذي تمر عبره غالبية صادرات العراق النفطية، والذي تهدد الحرب الأميركية الإسرائيلية مع إيران حركة الملاحة فيه، بحسب تصريحات للوزير العراقي في يوليو الماضي.

وكان قع العراق وتركيا مطلع الشهر الجاري اتفاقاً يمتد لعام واحد لمواصلة تصدير النفط العراقي عبر خط الأنابيب الواصل إلى ميناء جيهان التركي، بطاقة تصديرية قصوى تبلغ 750 ألف برميل يومياً، في خطوة تستهدف ضمان استمرار تدفقات الخام عبر أحد أهم المنافذ البديلة لمضيق هرمز.

ويأتي الاتفاق امتداداً لخطة أوسع تتبناها بغداد لإعادة تنشيط مسارات تصدير النفط خارج الخليج. وكانت وزارة النفط قد أعلنت في أبريل اعتزامها إعادة تشغيل خط

انخفاض النفط وضعف الطلب المحلي يكبحان جماح التضخم في الصين



تراجع تضخم أسعار المنتجين في الصين بأكثر من المتوقع في يوليو (تموز)، إلى أدنى مستوى له في 3 أشهر، كما انخفض تضخم أسعار المستهلكين أيضاً، وذلك جراء انخفاض أسعار الطاقة العالمية على الرغم من استمرار حرب إيران، وضعف الطلب المحلي.

وقد تعهد قادة الصين، الذين يواجهون اقتصاداً ذا مؤشرات مزدوجة، فمن ناحية يتميز بقوة الإنتاج الصناعي والصادرات وناحية أخرى يواجه ضعف الطلب المحلي، بتعزيز النمو الاقتصادي من خلال تسريع الإنفاق المالي على مشاريع البنية التحتية المدرجة في الميزانية حتى نهاية العام.

وقال تشاو بينغ شينغ، كبير استراتيجيي الصين في بنك ANZ: «أدى انخفاض أسعار النفط، إلى جانب ضعف الطلب، إلى انخفاض معدل التضخم (أسعار المستهلكين والمنتجين) في يوليو عن التوقعات. ولا تزال اتجاهات أسعار النفط غير مؤكدة؛ ما يعني أن تأثيرها على التضخم من المرجح أن يكون غير مؤكد أيضاً».

وأضاف: «على صعيد الطلب، من المرجح أن يظهر أثر زيادة الإنفاق الحكومي في النصف الثاني من العام الحالي... ونؤكد على توقعاتنا أن التضخم سيتخذ مساراً على شكل حرف M هذا العام (أي متذبذب)». وفقاً لـ«رويترز».

تأخر الإنفاق الحكومي

أظهرت بيانات المكتب الوطني للإحصاء أن مؤشر أسعار المنتجين ارتفع بنسبة 3.5 في المائة في يوليو مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي، ومتراجعاً من 4.1 في المائة في يونيو إلى أدنى مستوى له في 3 أشهر. وكان هذا أقل من توقعات الاقتصاديين التي بلغت 3.8 في المائة، وفقاً لاستطلاع أجرته «رويترز».

وارتفع مؤشر أسعار المستهلك الأساسي، الذي يستثني تكاليف الغذاء والطاقة المتقلبة، بنسبة 0.9 في المائة على أساس سنوي، بينما انخفضت أسعار المواد الغذائية بنسبة 1.5 في المائة.

وتراجع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 0.1 في المائة مقارنة بالشهر السابق، مقابل توقعات بارتفاعه

وقد تسببت الصدمات السعريّة الناجمة عن حرب إيران وإغلاق مضيق هرمز، الممر الحيوي للنفط والغاز، في رفع أسعار المنتجين، وساعدت في كسر مسار الانكماش الذي استمر لسنوات في الصين.

وكانت الجهود الحكومية المبذولة سابقاً لكبح جماح حروب الأسعار الشرسة في القطاعات الصناعية الرئيسية وتحقيق استقرار الأسعار، قد حققت نتائج محدودة.

ويرى الاقتصاديون أنه مع استمرار ضعف الطلب الاستهلاكي على السلع نتيجة ركود سوق العقارات وانخفاض الوظائف، فمن المرجح أن تبقى الضغوط الانكماشية قائمة.

وانكمش النشاط الصناعي في يوليو، وفقاً لمسح رسمي، وتباطأ إلى أدنى مستوى له في 4 أشهر، حيث أظهرت البيانات ضعفاً في الطلبات الجديدة.

وأشار كبار القادة الصينيين، خلال اجتماع عُقد أواخر يوليو، إلى دعم أقوى للاقتصاد، وتعهدوا بمواصلة تشديد الرقابة على المنافسة، لا سيما حروب الأسعار بين المصنّعين الساعين إلى الاستحواذ على حصّة أكبر من السوق على حساب الأرباح، كما تعهدوا بتطبيق سياسات جديدة عملية وفعّالة في الوقت المناسب، والعمل على توسيع الطلب المحلي، وتحسين العرض بشكل أكثر فاعلية.

بنسبة 0.2 في المائة، وذلك بعد انخفاضه بنسبة 0.3 في المائة في يونيو (حزيران).

وقال تشيوي تشانغ، كبير الاقتصاديين في شركة «بينبوينت» لإدارة الأصول، إن تباطؤ التضخم يتوافق مع بيانات النشاط الاقتصادي الأخرى، مثل مؤشر مديري المشتريات. وأضاف: «تراجع الزخم الاقتصادي في الربع الثاني... بينما أشارت المؤشرات في يوليو إلى زيادة الإنفاق المالي كاستجابة سياسية. وسيستغرق انتقال أثر هذا الإنفاق المالي بعض الوقت».

ويتوقع بنك ANZ أن يبلغ مؤشر أسعار المنتجين 2.5 في المائة، ومؤشر أسعار المستهلك 1.0 في المائة على مدار العام.

وعلى الرغم من أن بعض قطاعات الصناعات التحويلية والتكنولوجيا المتقدمة في الصين حافظت على نمو قوي في الأرباح، فإن العديد من الشركات المصنعة التي تتعامل مباشرة مع السوق المحلية واجهت صعوبات في مواجهة ضعف الطلب مع تباطؤ النمو الاقتصادي العام. في الوقت الذي تُهدد فيه تكاليف المدخلات المتزايدة بتقليص هوامش أرباحهم وتراجع الثقة.

وأفادت وكالة الإحصاء بأن ارتفاع أسعار المنتجين كان مدفوعاً بشكل رئيسي بزيادة الأسعار في قطاعي التعدين والمواد الخام. وفي المقابل، انخفضت أسعار المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية اليومية.

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

قراءنا الأعزاء..

خدمة إرسال الواتس أب تواجه
مشاكل فنية وتحديات
في الإرسال تابعونا

عبر الحسابات التالية

قناة الاقتصادية الكويتية على واتساب



www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059



Sales@sunlightenme.com



Second Day Delivery /
Installation to Kuwait

صناديق البيتكوين تجذب مليار دولار في أسبوع

عادت صناديق الاستثمار المتداولة الفورية (Spot ETFs) المرتبطة بعملية البيتكوين في الولايات المتحدة إلى جذب اهتمام المستثمرين بقوة، بعدما سجلت نحو مليار دولار من صافي التدفقات خلال الأسبوع الماضي، في أفضل أداء أسبوعي منذ أبريل 2026، ما يعكس تجدد الإقبال المؤسسي على أكبر العملات المشفرة رغم استمرار الضبابية التنظيمية والمخاوف المتعلقة بأمن المحافظ الرقمية.

وبحسب بيانات نقلها محلل صناديق الاستثمار المتداولة في بلومبرغ، إريك بالتشوناس، فإن التدفقات المسجلة تعد أيضاً ثالث أقوى أداء أسبوعي منذ أكتوبر الماضي، وهي الفترة التي وصفها بـ«الطرح العام الصامت» لبيتكوين، في إشارة إلى انتقال العملة تدريجياً إلى فئة الأصول التي تستقطب رؤوس الأموال المؤسسية عبر أدوات استثمارية منظمة.

يمثل هذا الأداء تحولاً ملحوظاً بعد أشهر من التدفقات غير المستقرة، التي شهدت خلالها صناديق البيتكوين تباطؤاً في وتيرة جذب الاستثمارات، رغم استمرار دخول المؤسسات المالية إلى سوق الأصول الرقمية.

ويعود ذلك، وفقاً لتفسير المستثمر جوردي فيسر، إلى أن المستثمرين الأوائل في البيتكوين استغلوا الطلب المتزايد من الصناديق والمؤسسات لبيع جزء من حيازاتهم، ما وفر سيولة كافية لاستيعاب التدفقات الجديدة، لكنه في الوقت نفسه حد من قدرة العملة على تحقيق ارتفاعات سعرية كبيرة رغم دخول رؤوس أموال ضخمة إلى السوق.

ويرى الخبراء بحسب موقع بيانانس أن عودة التدفقات إلى مستويات قوية قد تعكس انتهاء جزء من هذه المرحلة، وعودة المؤسسات إلى بناء مراكز استثمارية جديدة في البيتكوين عبر الصناديق المتداولة، التي توفر تعرضاً للعملة دون الحاجة إلى امتلاكها أو إدارتها بشكل مباشر.

طفرة مراكز البيانات في السعودية تواجه فاتورة تمويل بقيمة 42 مليار دولار



مليار دولار، مع تمويل بالدين يتراوح بين 14 و32 مليار دولار. ويستند هذا التقدير إلى كلفة عالمية مرجعية تتراوح بين 11 و14 مليون دولار لكل ميغاواط من أحمال تقنية المعلومات، قبل احتساب تجهيزات الحوسبة نفسها.

بحسب التقرير، سيتطلب هذا الحجم من الاستثمارات ترتيبات تمويلية تتجاوز قدرة البنوك السعودية التي اعتاد القطاع الاعتماد عليها، ما قد يفتح المجال بصورة أكبر أمام المستثمرين المؤسسيين والائتمان الخاص والصكوك، خصوصاً مع منافسة مراكز البيانات لمشاريع أخرى ضمن «رؤية 2030» على ميزانيات المقرضين.

2030" على السبيلة والقدرة الإقراضية للمؤسسات المالية.

فاتورة التوسع

وتطرح «ألفاريز أند مارسال» سيناريوهين لحجم التمويل المطلوب. ففي السيناريو الأساسي، الذي يفترض ارتفاع القدرة من نحو 410 ميغاواط إلى قرابة غيغاواط بحلول 2030، يتطلب رأسمال للمشروع يتراوح بين 7 و9 مليارات دولار، منها ديون بنحو 3.5 إلى 7 مليارات دولار.

أما السيناريو الأكثر طموحاً، الذي يفترض تشغيل ما يصل إلى نصف القدرات المعلنة بحلول نهاية العقد، بما يعادل نحو 2.5 إلى 3 غيغاواط، فيرفع احتياجات رأس المال إلى ما بين 28 و42

تواجه طفرة مراكز البيانات في السعودية اختباراً تمويلياً قد تصل تكلفته إلى 42 مليار دولار، مع تسارع الاستثمارات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية، في وقت قد تتطلب فيه المشاريع المعلنة ديوناً تصل إلى 32 مليار دولار، وفق تقرير لشركة «ألفاريز أند مارسال».

مع انتقال السوق من مرحلة الإعلان عن المشاريع إلى تنفيذها، لم يعد التحدي مقتصرًا على تأمين الأرض والطاقة والطلب، بل بات يتمثل بصورة متزايدة في قدرة المطورين على بناء مشاريع قابلة للتمويل، وتأمين عقود طويلة الأجل، وتوزيع مخاطر الإنشاء، والوصول إلى مصادر رأسمال تتجاوز التمويل المصرفي التقليدي.

ويقدّر التقرير، أن رفع قدرة مراكز البيانات في المملكة من نحو 410 ميغاواط حالياً إلى قرابة غيغاواط بحلول 2030 سيتطلب رأسمال يتراوح بين 7 و9 مليارات دولار. لكن تشغيل ما يصل إلى نصف القدرات المعلنة بحلول نهاية العقد، ما يعادل نحو 2.5 إلى 3 غيغاواط، قد يرفع الاحتياجات إلى ما بين 28 و42 مليار دولار. يضع ذلك «الجاهزية التمويلية» في صدارة العوامل التي ستحدد حجم وسرعة تنفيذ الطموحات السعودية في البنية التحتية الرقمية، وفق الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي التي أطلقها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، خصوصاً مع تنافس مراكز البيانات مع برنامج واسع من مشاريع «رؤية السعودية

شركة أسماك روبيان هاوس

سوق شرق



متوفر لدينا جميع أنواع الأسماك المحلية والمستوردة بأفضل الأسعار

للطلب: 66682070

جودة - سعر - ثقة



الاقتصادية

ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب

صدقت «الاقتصادية» وسبقت

وتأخر «بيتك» في الإفصاح

الخبر

مطلوب ضوابط إضافية من واقع

المعارضة تضمن سرعة الإفصاح

حكم بقيمة 129.904 مليون دولار

لصالح بنك إسلامي جديد

الحكومة وأعلن صندوق الحكم لوزن

الحكومة وأعلن صندوق الحكم لوزن

الحكومة وأعلن صندوق الحكم لوزن



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com